WERT
BOOKBINDING
Grantville, Pa.
Sept.—Oct. 1987
We're Quality Bound

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

This book is due on the latest date stamped below. Please return or renew by this date.

DC1=0

تقدير
الدخل الأصلي والإنفاق العام في مصر
١٩٣٧ - ١٩٤٥

محمود أمين أنيس

دار النيل للطباعة
١٩٥٠

تقدير
الدخل الأصلي والإنفاق العام في مصر
١٩٣٧ - ١٩٤٥

Anis

محمود أمين أنيس

دكتور في الفلسفة من جامعة لندن
زميل بجمعية الإحصاء الملكية بلندن
دبلوم معهد الدراسات المالية والاقتصادية العليا
بكالوريوس في التجارة والاقتصاد
من جامعة فؤاد الأول

دار النيل للطباعة
١٩٥٠

(RECAP)
HC535
.A7

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY PAIR>
32101 014045742

تقديم

بدأت دراستى لمسائل الدخل الأهلى عام ١٩٤٢ . إذ تكونت فى وزارة المالية لجنة برياسة جناب المستر J . I Craig قومسيير الحكومة لشئون الجمارك فى ذلك الوقت ، لتقدير قيمة الإنتاج الزراعى . ومما يؤسف له أن اللجنة لم تقم بأى عمل يذكر لانشغال أعضائها فى أمور هامة أخرى .

إلا أن موضوع الدخل الأهلى نفسه بدأ يلاقى اهتمام المسئولين فى وزارة المالية ، فعهدت إلىّ الوزارة بدراسته . وفى أوائل عام ١٩٤٤ أرسلت إلى انجلترا لدراسة وسائل تقدير الدخل الأهلى هناك ، والعمل على اتباع طريقة مناسبة لما هو موجود فى مصر من الأرقام والبيانات الإحصائية .

بدأت عملى بزيارة مصلحة الإحصاء فى لندن ووزارتى التجارة والزراعة وجمعية الإحصاء الملكية ، وغيرها من الهيئات التى تقوم بالمعاونة فى تقدير الدخل الأهلى . ولكنى رأيت أنه من الأنسب الالتحاق بجامعة لندن لاستكمال البحث العلمى والاسترشاد بآراء الأساتذة المختصين ، ثم كتابة رسالة فى تقدير الدخل الأهلى فى مصر .

واعترضتنى فى ذلك الوقت صعوبات جمة فى الحصول على البيانات اللازمة لموضوع الرسالة ، مما اضطرنى إلى العودة إلى مصر حيث قضيت زهاء ثلاث السنوات فى جمع البيانات المطلوبة ، سافرت بعدها إلى لندن لمناقشة النتائج التى وصلت إليها وعرضها على الأساتذة المختصين ، ثم وضع الرسالة فى صيغتها النهائية .

وإنى إذ أقدم هذا الملخص الوجيز للنتائج التى وصلت إليها ، أرجو أن أتوجه بالشكر لوزارة المالية ، وبالأخص لحضرة صاحب السعادة عبد الجليل العمرى بك وكيل الوزارة ، للمساعدات التى تفضل بتقديمها إلىّ . كما أرجو أن أتوجه بالشكر للأستاذ الكبير عبد المنعم ناصر الشافعى للملاحظات القيّمة التى كان يبديها لى فى مختلف مراحل البحث .

وسأعمل على نشر الرسالة فى شكلها الكامل فى القريب العاجل ، إذ أنى أشعر بأن هذا الملخص لا يروى غليل الباحث المتعمق . إلا أنى أرى مع ذلك ، أنه ربما كان من الأوفق نشر النتائج فى صورة مصغرة فى الوقت الحالى على أن تنتشر البيانات التفصيلية فيما بعد .

وأود أن أضيف هنا ، أنى و إن كنت لم أتمكن للآن من تقدير الدخل الأهلى لسنوات لاحقة لعام ١٩٤٥ ، إلا أنى أعتقد أن رقم الدخل الأهلى الإجمالى لهذه السنوات لايختلف فى مجموعه عن رقم ١٩٤٥ . ومع هذا فسأعمل جاهداً على عمل تقديرات أحدث على هدى الطريقة التى اتبعتها فى البحث ، حتى تسهل عملية المقارنة بين الأرقام .

و فى الختام أرجو أن يبشر الاهتمام بموضوع تقدير الدخل الأهلى فى مصر فى وزارة المالية ، وجمعية فؤاد الأول للاقتصاد و التشريع ، وكلية التجارة بجامعة فؤاد الأول ، و إدارة الدخل الأهلى فى مصلحة الإحصاء والتعداد — أرجو أن يبشر كل ذلك بالاهتمام بتحسين جمع البيانات الإحصائية وتبويبها ، حتى نحصل فى المستقبل على تقديرات أدق للدخل الأهلى ، و نستعيض عن التخمينات ، التى يلجأ الباحث إليها مضطراً ، بأرقام وبيانات أكثر دقة .

وفقنا الله .

محمود أمين أنيس

إدارة الشئون المالية والاقتصادية

وزارة المالية

يونيه سنة ١٩٥٠

الغرض من هذا البحث إثبات ما إذا كان فى الاستطاعة تقدير الدخل الأهلى فى مصر باتباع الطريقة الثلاثية : الدخل — الإنتاج — الإنفاق ، حيث لا يتوافر الكثير من البيانات الإحصائية اللازمة لإتمام هذا العمل .

وتقدير الدخل الأهلى فى مصر ، مسألة لم يحاول إلا القليل من الإحصائيين القيام بها . ولم تكن التقديرات التى عملت فى الماضى ، بصورة تسمح بالاستفادة من جميع البيانات الإحصائية الموجودة ، كما لم تكن على وضع يمكن الوقوف منه على الفوائد التى يمكن تحقيقها باتباع الطريقة الجديدة .

إن أهم مميزات الاقتصاد المصرى ، الاعتماد إلى حد ما على رءوس الأموال الأجنبية وعلى خبرة الأجانب المقيمين فى مصر . ومن هنا يجب علينا الإجابة على السؤال التالى :

من هم هؤلاء الذين نحاول تقدير دخلهم ؟ ... هذا سؤال لم أتمكن من الإجابة عليه بسهولة ، بل لم أكن مقتنعاً تماما بصحة الإجابة .. فلاشك أن نهضة الصناعة والتجارة فى مصر كانت إلى حد ما راجعة إلى استخدام كثير من رءوس الأموال الأجنبية الواردة من الخارج ، أو المملوكة لأجانب مقيمين فى مصر . أما فى الزراعة فلم تثر هذه المسألة صعوبة كبيرة ، إذ أن الغالبية العظمى من الأراضى الزراعية يملكها مصريون ...

إزاء الصعوبات المتقدمة ، رأيت أن أنسب تعريف للدخل الأهلى هو دخل جميع المقيمين فى مصر — مع استبعاد كل تفرقة بين كلمتى « وطنى » أو « مصرى » و « أجنبى » .

* * *

ترجع الصعوبات التى تعترض عملية تقدير الدخل الأهلى فى مصر إلى قلة البيانات الإحصائية وصعوبة بناء أساس تقوم عليه العملية كلها . وفيما يلى المصادر التى أمكن الاعتماد عليها فى الحصول على البيانات الإحصائية .

١ — إحصاء السكان عام ١٩٣٧

٢ — الإحصاء الصناعى والتجارى عام ١٩٣٧

٣ — التعداد الزراعى لعام ١٩٣٩

٤ — إحصاء كافة المنشآت الصناعية لعام ١٩٤٢ وعام ١٩٤٥

٥ — إحصاء الأجور وساعات العمل

٦ — الإنتاج الصناعى لعام ١٩٤٤

وكان من البديهى اتخاذ ١٩٣٧ أساساً للتقدير . إذ أنه فى الإمكان الاعتماد إلى حد كبير على نتائج إحصاء السكان من حيث توزيعهم على المهن المختلفة . أما فيما يختص بالإنتاج الزراعى فاتخذ عام ١٩٣٩ كأساس للتقدير ، حيث أجرى فيه التعداد الزراعى . هذا وقد اتخذت ١٩٤٤ أساسا لتقدير قيمة الإنتاج الصناعى .

ومن أهم أوجه النقص فى الإحصاءات المتعلقة بالدخل الأهلى فى مصر، عدم توافر البيانات الإحصائية الدقيقة المتعلقة بالعناصر الآتية :

١ — إيجارات الأراضى الزراعية والمبانى

٢ — الأجور المدفوعة فى الزراعة والأرباح الزراعية

٣ — الأرباح التجارية والصناعية

٤ — الأجور الصناعية قبل عام ١٩٤٢

٥ — المرتبات والأجور بصفة عامة

٦ — ميزان المدفوعات قبل عام ١٩٤٥

ماذا دل عليه البحث ؟

دل البحث على أن لتقدير الدخل الأهلى فى مصر باتباع الطريقة الثلاثية ، حيث لايتوافر

الكثير من البيانات الإحصائية ، مميزات كبيرة . بل إن فائدتها فى هذه الحالة أكبر من فائدتها فى البلاد التى تتوافر فيها هذه البيانات .

إن نقص البيانات الإحصائية هو أهم عقبة أمام الباحث الذى يضطر فى كثير من الأحيان إلى الالتجاء إلى التخمينات ، و إلى فرض تقديرات جزافية ، واستعمال البيانات الإحصائية فى أغراض تختلف قليلا عن الغرض الأساسى الذى وضعت من أجله. وهنا تتضح الفائدة الكبيرة من اتباع الطريقة الثلاثية ، إذ أن اتباع أكثر من طريقة واحدة فى التقدير يكون بمثابة نوع من المراجعة للتأكد من صحة النتائج ، كما أن ذلك يمكننا من الاستفادة من جميع البيانات الموجودة .

ودل البحث أيضاً على ضرورة وجود تقديرات دقيقة للدخل وأهمية ذلك لأغراض الحكومة فى القيام بمشروعاتها العمرانية والاقتصادية ، و بالأخص إذا رغبت فى رسم سياسات إنشائية تسير عليها فى المستقبل .

إلا أنه من ناحية أخرى ، وضح لى بجلاء مدى النقص فى إحصاءات الدخل الأهلى الموجودة الآن . وهنا يتسع المجال لتحسين جمع الإحصاءات الموجودة وتبويبها ، والعمل على تلافى النقص حتى يمكننا الوصول إلى تقديرات أدقّ .

ولا أود أن أقترح ، من طرق العلاج ، جمع بيانات إحصائية عامة وشاملة لجميع المسائل المتعلقة بالدخل الأهلى ، وذلك لاستحالة تحقيقه . بل أقترح إجراء أبحاث بشكل مصغر تكون كعينات مثالية تطبق نتائجها على جميع أنحاء القطر بصفة عامة . فمثلا يمكن الالتجاء إلى العينات فى تقدير الأجور والإيجارات الزراعية والدخل المهنى ، كما يمكن أيضاً الاعتماد على نتائج العينات كنوع من المراجعة على نتائج الإنتاج الزراعى فى السنوات التى لا يجرى فيها التعداد الزراعى .

كما أنه يجب ألا يغيب عن القارئ أهمية جمع البيانات المتعلقة بالأرباح التجارية والصناعية وتبويبها . ولا يتطلب ذلك إلا بذل جهد صغير من قبل مصلحة الضرائب .

و تنشأ أخطاء التقدير من إغفال بعض البيانات الإحصائية . وكلما كانت هـذه البيانات تمثل نسبة كبيرة من مجموع الدخل ، زادت نسبة الخطأ فى المجموع .

وحاولت فى هذا البحث ، الاستفادة بقدر الإمكان ، من جميع البيانات والأرقام الموجودة، وفى حالة قصور البيانات فى ناحية من النواحى ، فضلت وضع قيمة تقديرية عن إغفال التقدير كلية أو القعود دون إتمام العملية .

و إنى أرجو أن يسهل بحثى فى موضوع الدخل الأهلى فى مصر بعض الصعاب ، و يمهـد بعض الشىء للعمليات المقبلة . إلا أنى ، مع هذا ، لا أعتقد أنه يمكن إيجاد حل لجميع المشاكل فى السنين القليلة المقبلة .

ومهما تكن درجة الخطأ فى النتائج، فانى أعتقد أن محاولتى هذه أنارت الطريق فى كثير من المسائل . أما إذا صادفت الطريقة الجديدة نجاحا كبيراً فسيترتب على ذلك ضرورة العمل على جمع البيانات الإحصائية اللازمة لاستيفاء العمل الجديد . ومتى توصلنا إلى نتائج أكثر دقة أمكننا الاعتماد على أرقام الدخل الأهلى فى وضع سياستنا الاقتصادية والاجتماعية على أسس سليمة من المحاسبة الاجتماعية .

* * *

يتناول هذا البحث تقدير الدخل الأهلى والإنفاق العام بمختلف مصادرها وذلك للسنوات ١٩٣٧ — ١٩٤٥ . والغرض الأساسى من ذلك هو السير فى طريقة مماثلة للطرق المتبعة فى البلاد الغربية ، مع تعديلها بحيث تتناسب وطبيعة الأرقام والبيانات الإحصائية الموجودة فى مصر . أما المسائل الكثيرة المختلف عليها فقد روعى فيها اتباع الرأى الغالب لأئمة الشراح .

ولم يتناول البحث أى تحليل اقتصادى للنتائج ، بل ترك ذلك للقراء والباحثين . إلا أن موضوع تقدير القيمة الحقيقية للدخل لم يغفل ، فعدلت النتائج باستخدام رقم قياسى مناسب ،

لاستبعاد أثر ارتفاع الأسعار . وغير خاف أنه لا يمكن استخدام أرقام الدخل الأهلى للدلالة على تطور الحالة الاقتصادية إلا إذا عدّلت بحيث يستبعد أثر ارتفاع الأسعار . ولهـذه المسألة أهميتها الخاصة فى سنى الحرب حيث زادت أثمان الحاجيات زيادة كبيرة .

كما لم أتناول مقارنة أرقام الدخل الأهلى فى مصر بالدخل فى البلدان الأخرى ، إذ يتطلب ذلك دراسة تحليلية عميقة لمصادر الدخل فى كل من هذه البـلاد ، كما يتطلب أيضاً إدخال تعديلات متعددة على الأرقام . وقد يصعب إلى حد كبير القيام بذلك .

* * *

اتبعت فى تقدير الدخل الأهلى ثلاث طرق :

١ — طريقة الدخل : وتتناول تقدير دخل جميع الأفراد والجماعات المقيمين عادة فى مصر ، من جميع المصادر ، وذلك مقابل الخدمات التى يمكن تقدير قيمتها نقداً .

٢ — طريقة الإنفاق : وتتناول تقدير قيم السلع والخدمات التى يشتريها الأفراد والجماعات .

٣ — طريقة الفائض : وتشمل تقدير قيم جميـع السلع والخدمات التى يقوم بإنتاجها السكان المقيمون عادة فى مصر .

طريقـة التقـدير

استبعدت المدفوعات المحوّلة من الدخل الأهلى على أساس أنها ليست مقابل أداء خدمات ، بل تدفع للأفراد دون مقابل . ومثال ذلك فائدة الدين العام والمعاشات وما تدفعه الحـكومة للأفراد كإعانات العجز والمرض والتبطل وغيرها من المدفوعات المحوّلة بين الدولة والأفراد .

وأدخلت إيجارات الأراضى الزراعية والأملاك المبنية فى الدخل ، وقدّرت القيمة الإيجارية فى حالة ما إذا كان الساكن مالـكا .

واستبعدت ، لاعتبارات عملية ، خدمات ربات المنـازل بينما أدخل فى الاعتبار قيمة ما يدفع للخدم لأداء الخدمات المنزلية .

أما ما يستهلـكه الفلاح وأسرته من ناتج أرضه فقدرت قيمته على أساس ما يدفع مقابل مثل ذلك فى الأسواق ، ولم يمكن — لقصور البيانات الإحصائية — تقدير قيمة ذلك على حدة .

ويقصد بالدخل الخاص مجموع دخل الأفراد والهيئات من جميع المصادر ، حتى ولو لم تكن هناك خدمات أديت . ويتضمن الدخل الخاص على هذا الأساس « المدفوعات المحوّلة » و « أرباح الشركات غير الموزعة » إلا أنه لا يشمل ، من جهة أخرى ، إيرادات الدولة من استغلالاتها الاقتصادية .

ويعرف الدخل الشخصى الممكن التصرف فيه بأنه الدخل الخاص بعد دفع ضرائب الدخل المختلفة وبعد استبعاد الأرباح غير الموزعة .

الدخل والانفاق

أدرجت النتائج فى أربعة جداول رئيسية . واستقيت البيانات الإحصائية من ثلاثة مصادر رئيسية .

١ — النشرات الإحصائية المختلفة التى تصدرها مصلحة الإحصاء والتعداد .

٢ — ميزانية الدولة .

٣ — بعض أبحاث قامت بها وزارتا الشئون الاجتماعية والزراعة لتقدير قيمة الأجور والإيجارات الزراعية .

قدرت إيجارات الأملاك المبنية على أساس المتحصل من العوائد.

ونظراً لعدم تطبيق نظام الضريبة على الإيراد العام فى مصر ، فقد صادف تقدير الأرباح التجارية والصناعية صعوبات جمة . ولم يكن هناك بد من اتباع طريقة تقريبية ، فقدرت هذه الأرباح عل أساس الضرائب المربوطة فى مدينة القاهرة ، واتخذت حصيلة القاهرة كعينة تمثل حوالى ٥٠ ٪ من الحصيلة العامة للأرباح التجارية والصناعية .

واعتبرت الفائدة هنا مايدفع عن النقود المودعة فى البنوك وغيرها من جمعيات الادخار ، واستبعدت فائدة الدين العام من الدخل الأهلى بينما أضيفت قيمتها عند تقدير الدخل الخاص .

الجدول الأول

الدخل الأهلى ١٩٣٧ — ١٩٤٥

نوع الدخل	١٩٣٧	١٩٣٨	١٩٣٩	١٩٤٠	١٩٤١	١٩٤٢	١٩٤٣	١٩٤٤	١٩٤٥
				مليون جنيه					
الإيجار (١)									
الأراضى	٣٥	٣٥	٣٥	٣٩	٣٨	٤٧	٦٣	٧٣	٩٠
الأملاك المبنية	١٣	١٣	١٣	١٣	١٤	١٥	١٥	١٦	١٦
الأرباح والفوائد									
الزراعية (٢)	٢٣	٢٣	٢٣	٢٣	٣٣	٦٠	٥٨	٧٦	٧٩
غير الزراعية (٣)	٣٨	٣٩	٤٠	٥٠	٥٩	٨١	٩٦	١١٢	١٢٣
المرتبات والأجور (٤)	٥٢	٥٣	٥٣	٦٣	٨٥	١١٨	١٤٧	١٧٢	١٨٥
إيراد الحكومة (٥)	٦	٦	٦	٧	١٠	١١	١١	١٣	١١
المجموع	١٦٧	١٦٩	١٧٠	١٩٥	٢٣٩	٣٣٢	٣٩٠	٤٦٢	٥٠٤
الأرباح غير الموزعة	—	—	—	—	—	٧	٧	١٣	١٣
	١٦٧	١٦٩	١٧٠	١٩٥	٢٣٩	٣٣٩	٣٩٧	٤٧٥	٥١٧
أخطاء فى التقدير	٢-	٣-	٢-	٤-	٦-	١٣-	٧-	١١-	١٥-
الدخل الأهلى الصافى بسعر التكلفة	١٦٥	١٦٦	١٦٨	١٩١	٢٣٣	٣٢٦	٣٩٠	٤٦٤	٥٠٢

١ — استبعد من إيجار المبانى ما يقابل مصاريف الصيانة والترميمات

استبعد من الجدول السابق الدخل الآتى من الخارج وكذلك الأرباح وغيرها التى تدفع لأشخاص خارج الدولة المصرية .

والمقصود بالأرباح هنا ، الأرباح الصافية بعد خصم المصروفات المختلفة ، حسب تعريف مصلحة الضرائب . وأدرجت الأرباح قبل خصم ضرائب الدخل المختلفة .

الجدول الثـــانى

الدخل الأهلى ١٩٣٧ — ١٩٤٥ (نسب مئوية)

نوع الدخل	١٩٣٧ — ١٩٣٩	١٩٤٠	١٩٤١	١٩٤٢	١٩٤٣	١٩٤٤	١٩٤٥
إيجار الأراضى والأملاك المبنية	٢٨ر٧	٢٦ر٧	٢١ر٨	١٨ر٧	٢٠ر٠	١٩ر٣	٢١ر٠
الأرباح والفوائد	٣٦ر٥	٣٧ر٤	٣٨ر٦	٤٢ر٤	٣٩ر٦	٤٠ر٧	٤٠ر٠
المرتبات والأجور	٣١ر٢	٣٢ر٣	٣٥ر٤	٣٥ر٦	٣٧ر٨	٣٧ر٢	٣٦ر٨
إيراد الحكومة	٣ر٦	٣ر٦	٤ر٢	٣ر٣	٢ر٦	٢ر٨	٢ر٢

٢ — تتضمن الإنتاج الحيوانى .

٣ — تشمل أرباح المهن الحرة .

٤ — تشمل الأجور والمرتبات العينية .

٥ — إيراد الحكومة من مباشرتها بعض الأعمال التجارية ، كايرادات السكك الحديدية الحكومية . وكذلك الإيراد الآتى من عمليات تشغيل النقود وإصدار البنكنوت ثم الإتاوات التى تحصل عليها الحكومة من شركات المناجم والبترول . . . إلخ .

الجدول الثـــالث

الإنفاق العام ١٩٣٨ — ١٩٤٥ (بملايين الجنيهات)

نوع الإنفاق	١٩٣٨	١٩٣٩	١٩٤٠	١٩٤١	١٩٤٢	١٩٤٣	١٩٤٤	١٩٤٥
المصروفات الشخصية على السلع الاستهلاكية والخدمات	١٤٣	١٤٨	١٤٦	١٦٧	٢٢٨	٢٧١	٢٩٢	٣٢٦
مصروفات الحكومة على السلع الاستهلاكية والخدمات	٢٦	٢٧	٢٧	٣٢	٤١	٥٧	٦٤	٨٠
رأس المال المتجمع	١٥	٨	٣٣	٥١	٧٦	٧٨	١٣٢	١٢٢
الإنفاق العام مقوّماً بسعر السوق	١٨٤	١٨٣	٢٠٦	٢٥٠	٣٤٥	٤٠٦	٤٨٨	٥٢٨
الإعانات	٣	٣	٣	٣	٣	٦	٥	١٠
ناقصا الضرائب غير المباشرة	١٩	١٨	١٨	٢٠	٢٢	٢٢	٢٩	٣٦
الإنفاق العام مقوّماً بسعر التكلفة	١٦٦	١٦٨	١٩١	٢٣٣	٣٢٦	٣٩٠	٤٦٤	٥٠٢

تبين الأرقام المتقـدمة ما يصرف من الدخل الأهلى على أبواب الإنفاق الهامة . فالفرد يتصرف فى دخله على ثلاث طرق مختلفة : بإنفاق جزء منه على مختلف أنواع السلع والخدمات المعدة للاستهلاك ، وبدفع جزء منه إلى الدولة فى شكل ضرائب ، ثم بادخار الباقى منه .

ودخل الفرد من الاشتراك فى إنتاج السلع أو أداء الخدمات سواء أكان مرتباً أو أجراً أو ربحاً أو فائدة ... ما هو إلا نتيجة لما ينفق فى الحصول على هذه السلع والخدمات .

ويشمل الإنفاق الشخصى هنا جميع ما ينفقه الأفراد والأسرات على البضائع والخدمات ، مقوّماً بالأسعار التى يدفعها المستهلك سواء اشتريت هذه البضائع والخدمات نقداً أو عيناً . وعلى ذلك فأرقام الإنفاق الشخصى تشمل الضرائب غير المباشرة وغيرها من الرسوم التى تدخل قيمتها فى تحديد أسعار التجزئة . إلا أن هذه الأرقام لا تشمل الإعانات التى تدفعها الدولة لخفض نفقات المعيشة .

هذا ولم يدخل فى رقم المصروفات الشخصية مصروفات رجال الأعمال ، ومع ذلك فيشمل ذلك الرقم جانباً من مصروفات القوات المتحالفة على مختلف أنواع السلع والخدمات .

وأدرجت مصروفات الحكومة على حدة . وهى تشمل جميع المصروفات الناتجة من حاجتها المباشرة للسلع والخدمات . إلا أن ذلك لا يعتبر مقياساً صحيحاً لما يمكن للدولة التصرف فيه من إيرادها المعتاد ، إذ تلجأ الدولة أحياناً للحصول على حاجاتها إلى الاقتراض أو ببيع بعض ممتلكاتها . ولم يدخل فى مصروفات الحكومة هنا الإعانات السابق الإشارة إليها إذ أنها أدرجت على حدة .

أما رأس المال المتجمع فينتج من الفرق بين مجموع الجدول الأول ومجموع الجدول الثالث . ولم يمكن ، لقلة البيانات الإحصائية ، تقدير ذلك تقديراً مستقلا .

واستبعدت الضرائب غير المباشرة من رقم الإنفاق مقوّماً بسعر السوق للوصول إلى تقدير الإنفاق بسعر التكلفة .

ويلاحظ القارئ أن الجدولين الأول والثالث متماثلان ، فيظهر بوضوح موضع المرتبات والأجور فى الجدول الثالث ، إذ أن مجموع المرتبات والأجور التى تدفعها الدولة لموظفيها (البند ٢ من الجدول الثالث) يدخل ضمن المرتبات والأجور فى الجدول الأول ، كما تدخل الإيجارات فى البند الأول من الجدول الثالث ، وهكذا . ...

الدخل الخاص

يعرف الدخل الأهلى الخاص بأنه مجموع الدخل نقداً أو عيناً من مختلف المصادر ، للأشخاص المقيمين عادة فى الدولة . وعلى ذلك يمكن تقدير الدخل الخاص باستبعاد دخل الحكومة من الدخل الأهلى وإضافة المدفوعات المحوّلة (جدول ٤) .

وعند تقدير الاستهلاك الإجمالى للحاصلات الزراعية طرح من المحصول التقاوى والبذور ، وكذلك كمية الصادر منه ، بينما أضيف مقدار الوارد ، وخصم التالف من المحصولات نتيجة للآفات أو التخزين أو الرطوبة أو غيرها .

واستخدمت أسعار التجزئة فى أسواق القاهرة لتقدير قيمة المستهلك من المواد الغذائية .

أما فيما يختص بما ينفق فى شراء الملابس وغيرها ، وماينفق على وسائل التسلية والمواصلات والتعليم ، فاستخدمت فى تقدير ذلك بعض أبحاث قامت بها وزارة الشئون الاجتماعية فى مدينة

الإسكندرية وبعض المراكز الاجتماعية . واتخذت نتائج هذه الأبحاث أساساً لتقدير ما ينفقه الأفراد عامة على أبواب الصرف المشار إليها .

الجدول الرابع

الدخل الأهلى الخاص والدخل الشخصى (بملايين الجنيهات)

نوع الدخل	١٩٣٧	١٩٣٨	١٩٣٩	١٩٤٠	١٩٤١	١٩٤٢	١٩٤٣	١٩٤٤	١٩٤٥
الدخل الأهلى	١٦٥	١٦٦	١٦٨	١٩١	٢٣٣	٣٢٦	٣٩٠	٤٦٤	٥٠٢
إيراد الحكومة	٦	٦	٦	٧	٨	١١	١١	١٤	١١
	١٥٩	١٦٠	١٦٢	١٨٤	٢٢٥	٣١٥	٣٧٩	٤٥٠	٤٩١
المدفوعات المحولة	٦	٦	٦	٦	٦	٧	٩	٩	٨
الدخل الخاص قبل دفع الضرائب	١٦٥	١٦٦	١٦٨	١٩٠	٢٣١	٣٢٢	٣٨٨	٤٥٩	٤٩٩
ناقصاً مجموع الضرائب المباشرة	٦	٧	٧	٩	١٠	١٣	١٩	١٩	٢٠
الدخل الخاص بعد دفع الضرائب	١٥٩	١٥٩	١٦١	١٨١	٢٢١	٣٠٩	٣٦٩	٤٤٠	٤٧٩
ناقصاً الأرباح غير الموزعة	—	—	—	—	—	٧	٧	١٣	١٣
الدخل الشخصى الممكن التصرف فيه	١٥٩	١٥٩	١٦١	١٨١	٢٢١	٣٠٢	٣٦٢	٤٢٧	٤٦٦
نسبة الضرائب إلى الدخل الشخصى (٪)									
الدخل الشخصى	١٥٩	١٥٩	١٦١	١٨١	٢٢١	٣٠٢	٣٦٢	٤٢٧	٤٦٦
الضرائب المباشرة	٦	٧	٧	٩	١٠	١٣	١٩	١٩	٢٠
« غير المباشرة	١٩	١٩	١٨	١٨	٢٠	٢٢	٢٢	٢٩	٣٦
الإعانات	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٦	٥	١٠
مجموع الضرائب ناقصاً الإعانات	٢٢	٢٣	٢٢	٢٤	٢٧	٣٢	٣٥	٤٣	٤٦
نسبة الضرائب إلى الدخل	١٣٫٨	١٤٫٣	١٣٫٦	١٣٫٣	١٢٫٢	١٠٫٦	٩٫٧	١٠٫٠	١٠٫٠

توزيع الإنفاق العام بسعر السوق على الأبواب المختلفة (نسب مئوية)

نوع الانفاق	١٩٣٨	١٩٣٩	١٩٤٠	١٩٤١	١٩٤٢	١٩٤٣	١٩٤٤	١٩٤٥
الإنفاق الشخصى على السلع والخدمات	٧٧ر٦	٨١ر٠	٧١ر٢	٦٦ر٨	٦٦ر٠	٦٦ر٨	٥٩ر٨	٦١ر٨
ما تنفقه الحكومة فى شراء السلع والخدمات	١٤ر٢	١٤ر٦	١٢ر٨	١٢ر٨	١٢ر٠	١٤ر٠	١٣ر٢	١٥ر٢
رأس المال المتجمع	٨ر٢	٤ر٤	١٦ر٠	٢٠ر٤	٢٢ر٠	١٩ر٢	٢٧ر٠	٢٣ر٠

الجدول الخامس

إنفاق الدخل الشخصى فى الأبواب المختلفة بالأسعار الجارية (بملايين الجنيهات)

أبواب الإنفاق	١٩٣٨	١٩٣٩	١٩٤٠	١٩٤١	١٩٤٢	١٩٤٣	١٩٤٤	١٩٤٥
المواد الغذائية	٩٠ر٠	٩٣ر٧	٩٠ر١	١٠٦ر١	١٥١ر٨	١٧٤ر٧	١٨٤ر٥	٢٠٨ر٠
السجائر والدخان	١٢ر٦	١٢ر٤	١٢ر٩	١٣ر٨	١٩ر٩	٢٦ر٥	٢٩ر٠	٣٣ر٤
المشروبات	٠ر٦	٠ر٥	٠ر٧	٠ر٧	٠ر٩	١ر١	١ر٧	٢ر٤
الملابس	١٠ر٦	١١ر٠	١٢ر٨	١٢ر٨	١٢ر٠	٢١ر٠	٢٢ر٠	٢٥ر٠
المواصلات	٣ر٦	٣ر٨	٤ر١	٤ر٥	٥ر٧	٧ر٥	٧ر٦	٨ر٧
المصروفات المدرسية	١ر٠	١ر٠	١ر٠	١ر٠	١ر٠	٠ر٨	٠ر٦	٠ر٨
القهاوى والرياضة والمطالعة	٣ر٦	٣ر٦	٣ر٨	٤ر٠	٥ر٦	٧ر٠	٧ر٠	٩ر٢
وسائل التسلية	١ر٨	١ر٨	١ر٩	٢ر٠	٢ر٨	٣ر٥	٤ر٣	٤ر١
إيجار المساكن	١٢ر٠	١٢ر٠	١٢ر٠	١٢ر٠	١٢ر٠	١٢ر٥	١٣ر٠	١٣ر٠
الكيروسين والوقود	٢ر٠	٢ر٢	٢ر٣	٢ر٠	٣ر٥	٣ر٨	٤ر٣	٤ر٣
أبواب أخرى	٦ر٠	٦ر٠	٦ر٠	٧ر٠	٩ر٥	١٢ر٥	١٣ر٠	١٧ر٥
الادخار الشخصى	١٥ر٢	١٣ر٠	٣٣ر٤	٥٥ر١	٧٧ر٤	٩١ر١	١٤٠ر٠	١٣٩ر٦
الدخل الشخصى	١٥٩ر٠	١٦١ر٠	١٨١ر٠	٢٢١ر٠	٣٠٢ر٠	٣٦٢ر٠	٤٢٧ر٠	٤٦٦ر٦

الجدول السادس

أهم أبواب الإنفاق الشخصى (نسب مئوية)

أبواب الإنفاق	١٩٣٨	١٩٣٩	١٩٤٠	١٩٤١	١٩٤٢	١٩٤٣	١٩٤٤	١٩٤٥
المواد الغذائية								
الألبان ومنتجاتها	٦ر٦	٦ر٦	٧ر٠	٦ر٨	٧ر١	٩ر٥	١٠ر٥	٩ر٨
اللحوم والأسماك	٦ر٦	٦ر٨	٧ر٢	٩ر٠	٩ر٣	١٠ر٢	١٠ر٦	١٢ر٠
الخبز	٣٤ر٤	٣٤ر٤	٣٣ر٦	٣١ر٧	٣٢ر٦	٢٩ر٢	٢٤ر٥	٢٦ر٦
مواد غذائية أخرى	١٥ر٢	١٤ر٨	١٤ر٢	١٥و٩	١٧ر٤	١٥ر٢	١٦ر٧	١٥ر٦
مجموع المواد الغذائية	٦٢ر٨	٦٢ر٦	٦٢ر٠	٦٣ر٤	٦٦ر٤	٦٤ر١	٦٢ر٣	٦٤ر٠
الدخان والسجائر	٩ر٨	٨ر٤	٨ر٨	٨ر٢	٨ر٧	٩ر٧	٩ر٩	١٠ر٢
إيجار المساكن	٨ر٤	٨ر١	٨ر٢	٧ر٢	٥ر٢	٤ر٧	٤ر٤	٤ر٠
الشاى والقهوة والمشروبات	٣ر٨	٣ر٥	٤ر٠	٣ر٩	٣ر٨	٣ر٧	٣ر٨	٤ر٨
أبواب إنفاق أخرى	١٦ر١	١٧ر٤	١٥ر٣	١٨ر٢	١٧ر٠	١٧ر٨	٢٠ر٤	١٨ر٥

يلاحظ القارئ من الجدول السادس وجود زيادة كبيرة فى أرقام الاستهلاك . إلا أن سبب ذلك ليس لازدياد حقيقى فى الاستهلاك بل لارتفاع الأسعار الكبير . ويبين الجدول السابع التقلبات الحقيقية ، ففى هذا الجدول قدرت جميع المواد الغذائية بأسعار ١٩٣٩ . ويتضح من هذه الأرقام المعدلة أنه لم تكن هناك زيادة حقيقية فى الاستهلاك ، وأن تضخم الأرقام فى الجدول السادس لم يكن إلا نتيجة لموجة ارتفاع الأسعار الشديدة فى أثناء الحرب . وإذا أضفنا إلى ذلك عاملا هاما ، وهو ازدياد السكان فى هذه الفترة ، وضح لنا بجلاء مدى تدهور مستوى المعيشة لغالبية السكان فى الحرب الأخيرة .

الجدول السابع

تقدير قيمة الإنفاق الشخصى على المواد الغذائية مقوماً بأسعار ١٩٣٩ (بآلاف الجنيهات)

المواد الغذائية	١٩٣٩	١٩٤٠	١٩٤١	١٩٤٢	١٩٤٣	١٩٤٤	١٩٤٥
الألبان ومنتجاتها							
الألبان	٢ر٩٨٤	٢ر٥٨٤	٢ر٥٣٦	٢ر٦٤٠	٢ر٧٢٨	٢ر٨٠٠	٢ر٨٨٠
الجبن	١ر٦٩٩	١ر٦٨٨	١ر٦٦٣	١ر٧٢٢	١ر٧٨٥	١ر٨٢٧	١ر٨٩٠
الزبد	٥ر٢٢١	٥ر٠٨٨	٤ر٧٧٥	٥ر٢٤٧	٥ر٤٢٢	٥ر٠٨٨	٥ر٤٥٩
اللحوم							
البقرى	٤٠٨	٥٥٣	٨٤٨	٣٩٨	٢٧٨	٢٦٩	٣٢١
الجاموسى	١ر٣٠٢	١ر٥٣٤	٢ر٣١٢	٢ر١١٧	١ر٧٣٥	١ر٦٢٦	١ر٨٢٨
الضانى	١ر٩٠٠	١ر٩٣٥	١ر٧٤٤	٩٩١	١ر٠١١	٩٥٠	١ر١٤٠
لحم الماعز	٥٠	٥٢	٤٢	١٣	٩	٧	١٦
« الجمل	٢٤٧	١٩٦	٢٤٢	٣١٠	٢١٨	١٤٥	٢٦٤
العجالى	٢ر٣٧١	٢ر٥٤١	٢ر٥٥٨	١ر٩٢٠	٢ر٠٨٥	٢ر٤١٦	٢ر٩٧٠
الطيور	٢ر٨٧٥	٢ر٨٧٥	٣ر٠٠٠	٣ر٢٧٨	٢ر٩٩٠	٢ر٩٣٠	٣ر٢٢٠
البيض	١ر٢٢٠	١ر٢٢٠	١ر١١٠	١ر٢٨٠	١ر٢٥٠	١ر٢٥٠	١ر٣٤٠
الأسماك	١ر٠٦٤	٩٧٣	١ر٠٦٤	١ر١٧٣	١ر١٧٧	٦٥٧	٦٥٧
السكر	١ر٥٨٤	١ر٥٩٠	١ر٦٩٠	١ر٧٨٠	١ر٧٨٠	١ر٧٤٤	١ر٨١١
الشاى	٧٨٤	٧١٧	٧٣٢	٧٦٥	٤١٤	٦١٧	٤٨٤
القهوة	٢٧٦	٣٠٧	٣٣٩	٣٣٢	٤٥٠	٤٨٠	٥١٣
الفواكه والخضروات	٦ر١٢٠	٦ر٤٤٠	٥ر٩٤٠	٦ر٤٠٠	٧ر٧٠٠	٨ر٣٦٠	٥ر٩٢٠
الأرز	٦ر٥٥٦	٥ر٦٩٣	٥ر٥١٤	٨ر٠٥٤	٥ر٧٥٧	٥ر٩٠٧	٥ر٨٥٧
الخبز من دقيق القمح	٢٦ر١٦٩	٢٢ر٠٨٠	١٩ر٠٨٢	٢١ر٦٣٠	٢١ر٣٩٩	١٥ر٩٤٧	٢٣ر٤٤٤
دقيق الذرة	١٩ر٩٥٠	٢٠ر٣٣٨	١٧ر٨٠٨	٢٤ر٤٦٥	٢٢ر٧١١	٢٣ر٥٩٤	٢٤ر٥١٧
نفقات الخبيز ٢٥٪	٤ر٩٩٠	٥ر٠٨٤	٤ر٤٥٢	٦ر١١٦	٥ر٧٠٠	٥ر٨٩٩	٦ر١٢٩
العدس	٤٥٨	٧٧٧	٦١١	٨١٢	٥٨٨	٥٣٦	٧٢٦
الفول	٤ر٣٢٠	٤ر٤٣٢	٤ر٠٤٨	٣ر٨٨٨	٣ر٩٣٦	٤ر٥٧٦	٤ر٣٣٦
البصل	١ر١١٢	١ر١٢٥	١ر٤٧٤	٦٢٦	٦٠٦	٦٩٩	٨٨١
المجموع	٩٣ر٧٣٠	٨٦ر٨٢٢	٨٣ر٥٠٣	٩٥ر٨٥٧	٩١ر٧٢٩	٨٨ر٣٢٤	٩٦ر٦٠٣
نسب مئوية	١٠٠	٩٣ر٦	٩٠ر١	١٠٣ر٤	٩٨ر٩	٩٥ر٠	١٠٤ر٢

تقدير قيمة الانتاج

قد يكون تعريف الدخل الأهلى فى مصر على أساس تقدير قيمة الإنتاج الصافى والخدمات ، هو التعريف الأكثر اتفاقاً مع طبيعة البيانات الإحصائية الموجودة فى مصر ، وهو ما يعبر عنه بتقدير قيمة الفائض ... وعلى ذلك يمكن تعريف الدخل الأهلى بأنه مجموع القيم النقدية للسلع والخدمات التى يقوم الأفراد بإنتاجها فى السنة .

مصادر البيانات الإحصائية :

١ — نشرات وزارة الزراعة ومصلحة الإحصاء والتعداد عن مساحة الأراضى المزروعة وغلة الفدان والإنتاج الحيوانى .

٢ — التعداد الزراعى لعام ١٩٣٩ .

٣ — الأسعار الرسمية لتجارة الجملة .

٤ — إحصاء الإنتاج الصناعى لعام ١٩٤٤ .

الفائض

يعرّف الفائض فى الزراعة بأنه الإنتاج الصافى للمحصولات الزراعية سواء استهلكه المزارع أو باع جزءاً منه أو استبدل به سلعاً أخرى .. ويمكن تقدير قيمة الفائض الزراعى بخصم المصروفات الزراعية كثمن البذور والسماد والعلف .. من قيمة المحصول الإجمالية .

أما الفائض الصناعى فيقدر على أساس استبعاد مصروفات الإنتاج المختلفة من قيمة الإنتاج الصناعى الإجمالية.

وعلى أساس هذا التعريف الجديد يختلف رقم الدخل الأهلى عن رقم الدخل الخاص قبل دفع الضريبة فى أن رقم الدخل الأهلى لا يشمل المدفوعات المحوّلة . ويمكن تسمية الدخل فى هذه الحالة « الدخل الأهلى حسب سعر التكلفة » .

الجدول الثامن : الناتج الأهلى — تقدير قيمة الفائض (١٩٣٩ — ١٩٤٥) بملايين الجنيهات

بيان	١٩٣٩	١٩٤٠	١٩٤١	١٩٤٢	١٩٤٣	١٩٤٤	١٩٤٥
الزراعة والإنتاج الحيوانى	٨١	٨٢	٩٢	١٣٠	١٥٧	١٨٧	٢١٧
الصناعة	١٣	١٧	٢٦	٣٧	٤٦	٥٧	٥٤
التجارة	١١	١٦	٢٣	٣٣	٤٢	٥٢	٥٠
النقل	٦	٩	١٠	١٤	١٦	١٧	١٥
المهن الحرة	١٧	٢١	٢٦	٣٥	٤١	٤٧	٥٠
خدمات الأشخاص	٨	٩	١٠	١٢	١٥	١٦	١٦
الخدمات العامة (١)	٩	١٠	١١	١٥	٢١	٢٦	٣١
إيجار المساكن	١٢	١٢	١٢	١٣	١٣	١٣	١٣
خدمات أخرى	٩	١٢	١٧	٢٥	٣٢	٣٨	٤٢
المجموع الكلى	١٦٦	١٨٨	٢٢٧	٣١٤	٣٨٣	٤٥٣	٤٨٨
أخطاء فى التقدير	٢	٣	٦	١٢	٧	١١	١٤
الناتج الأهلى الصافى بسعر التكلفة	١٦٨	١٩١	٢٣٣	٣٢٦	٣٩٠	٤٦٤	٥٠٢
نسبة مئوية							
الإنتاج الزراعى والحيوانى	٤٩	٤٤	٤١	٤١	٤١	٤١	٤٤
الإنتاج الصناعي	٨	٩	١١	١٢	١٢	١٢٫٥	١١
التجارة	٧	٨٫٥	١٠	١٠٫٥	١١	١١٫٥	١٠
النقل	٤	٥	٤٫٤	٤٫٥	٤	٤	٣
المهن الحرة	١٠	١١	١١	١١	١١	١٠	١٠
خدمات الأشخاص	٥	٥	٤٫٤	٤	٤	٤	٣
الخدمات العامة	٥	٣٫٥	٥	٥	٥	٦	٦
خدمات أخرى	١٢	١٢٫٢	١٣٫٢	١٢	١٢	١١	١١

(١) هذه الأرقام تمثل مرتبات موظفى الحكومة المشتغلين بالأعمال غير الصناعية .

القيمة الحقيقية للانتاج الزراعى والصناعى

يبين الجدول التاسع القيمة الاسمية والقيمة الحقيقية للانتاج الزراعى والصناعى . وقدرت القيمة الحقيقية للانتاج الزراعى بتقدير قيمة جميع المحصولات الزراعية بأسعار ١٩٣٩ . أما فيما يختص بقيمة الانتاج الصناعى فعدّلت أرقام ١٩٤٤ باستخدام بعض الأرقام القياسية المناسبة .

الجـــدول التاسع [1]

بملايين الجنيهات

السنة	القيمة بالأسعار الجارية			القيمة بأسعار ١٩٣٩			قيمة الانتاج الزراعى والصناعى الصافى	
	الانتاج الزراعى		الانتاج الصناعى الصافى	الانتاج الزراعى		الانتاج الصناعى الصافى	بالاسعار الجارية	بأسعار ١٩٣٩
	الاجمالى	الصافى		الاجمالى	الصافى			
١٩٣٩	٨٤ر٧	٥٤ر١	١٣ر٠	٨٤ر٧	٥٤ر١	١٣ر٠	٦٧ر١	٦٧ر١
١٩٤٠	٧٩ر٦	٤٧ر١	١٧ر٠	٧٩ر٣	٤٩ر٤	١٥ر٠	٦٤ر١	٦٤ر٤
١٩٤١	٩٧ر١	٦٠ر٥	٢٦ر٠	٧٥ر٨	٤٧ر٠	١٨ر٣	٨٦ر٥	٦٥ر٣
١٩٤٢	١٤٦ر١	٨٧ر٧	٣٧ر٠	٦٧ر٢	٤٠ر٢	١٩ر٦	١٢٤ر٧	٥٩ر٨
١٩٤٣	١٥٨ر٦	٩٦ر٢	٤٦ر٠	٦٣ر٦	٣٩ر٠	١٩ر٥	١٤٢ر٢	٥٨ر٥
١٩٤٤	١٩٤ر٢	١١٧ر٩	٥٧ر٠	٦٧ر٢	٤٢ر٨	٢٠ر٠	١٧٤ر٩	٦٢ر٨
١٩٤٥	٢٢٦ر٥	١٣٨ر٠	٥٤ر٠	٦٨ر٨	٤٣ر٦	١٨ر٠	١٩٢ر٠	٦١ر٦

تدل أرقام الإنتاج الحقيقية على أن الانتاج الزراعى انخفض بمقدار ٢٧ ٪ بين ١٩٣٩ ، ١٩٤٣ ، بينما زاد الانتاج الصناعى ٤٧ ٪ . ويدل الرقمان فى مجموعهما على انخفاض الانتاج بنسبة ١٢ ٪ .

---

(١) الإنتاج الزراعى هنا لايشمل الإنتاج الحيوانى .

التجارة الخارجية

فيما يلى أرقام التجارة الخارجية باستبعاد التجارة مع السودان .

مليون جنيه

السنة	الواردات	الصادرات وإعادة الصادرات	الميزان التجارى	قيمة التجارة الخارجية بأسعار ١٩٣٨–١٩٣٩	
				الواردات	الصادرات
١٩٣٨	٣٦ر٧	٣٩ر٤	—٧ر٣	٣٦ر٧	٢٩ر٣
١٩٣٩	٣٤ر١	٣٤ر٨	٠ر٧	٣٤ر٠	٣٤ر٨
١٩٤٠	٣١ر٤	٢٨ر٣	—٣ر١	١٩ر٩	٢١ر٤
١٩٤١	٣٣ر١	٢٢ر٦	—١٠ر٥	١٨ر١	١٦ر٥
١٩٤٢	٥٥ر٥	١٩ر٣	—٣٦ر٢	٢١ر٦	١٢ر٤
١٩٤٣	٣٩ر٢	٢٦ر٥	—١٢ر٧	١٩ر٣	١١ر٨
١٩٤٤	٥١ر٠	٣٠ر٠	—٢١ر٠	١٩ر١	١٠ر٨
١٩٤٥	٦٠ر٥	٤٥ر١	—١٥ر٤	٢٤ر٨	١٤ر٦

يتبين من الجدول السابق نقص القيمة الحقيقية للتجارة الخارجية [1] فى سنوات الحرب المختلفة عما كانت عليه فى عامى ١٩٣٨ ، ١٩٣٩ وبلغ النقص عام ١٩٤٤ حوالى ٥٥ ٪ من قيمة الواردات وأكثر من ٦٥ ٪ من قيمة الصادرات . بينما تدل القيم الاسمية على ازدياد مطرد فى أرقام التجارة الخارجية .

(١) قيمة التجارة الخارجية بأسعار ١٩٣٨ — ١٩٣٩ .

الأسعار

فيما يلى بيان ببعض الأرقام القياسية .

السنة	نفقات المعيشة (١)	أسعار الجملة (٢)	الواردات (٣)	الصادرات (٣)	الانتاج الزراعى (٣)
١٩٣٩	١٠٠	١٠٠	—	١٠٠	١٠٠
١٩٤٠	١١٣	١٣٠	—	١٣١	٩٩
١٩٤١	١٣٨	١٦٢	٢٧٣	١٢٩	١٣٨
١٩٤٢	١٨٤	٢١٧	٣٢٠	١٥٠	٢١٢
١٩٤٣	٢٤٢	٢٧٣	٣٦٢	١٨٨	٢٤٤
١٩٤٤	٢٧٩	٣١٢	٤٢٢	٢٥٢	٢٨٦
١٩٤٥	٢٩٣	٣٣١	٣٨٠	٢٨٥	٣٠٥

يتضح للقارئ من زيادة ارتفاع الأرقام القياسية للواردات عن الصادرات ، أن معايير التجارة لم تكن فى صالح مصر فى فترة الحرب بالرغم من موجة ارتفاع الأسعار الداخلية ، كما تدل الأرقام أيضاً على أن نسبة الزيادة فى أسعار الصادرات كانت أكثر من نسبتها فى أسعار المحصولات الزراعية .

---

(١) يونية — يولية — أغسطس ١٩٣٩ = ١٠٠ . أرقام رسمية تنشرها مصلحة الإحصاء .

(٢) ١٩٣٩ = ١٠٠ .

(٣) متوسط أسعار ١٩٣٨ / ١٩٣٩ = ١٠٠ — استخرجت هذه الأرقام خاصة لهذا البحث .

تفصيلات إحصائية

الأرباح التجارية والصناعية :

اتخذت الضريبة المربوطة على الأرباح التجارية والصناعية لمدينة القاهرة كعينة تمثل ٥٠٪[1] من مجموع الضريبة . ولم يكن فى الإمكان معرفة الضريبة المربوطة فى مدينة القاهرة إلا عن عام ١٩٣٩ إذ أن فى هذه السنة تم الربط على أرباح الأغلبيـة العظمى للمؤسسات التجارية والصناعية ، بعكس الحال عن السنوات اللاحقة فلم يتم الربط فيها إلا عن نسبة بسيطة من عدد الحالات .

وفيما يلى ما أمكن الحصول عليه من البيانات الإحصائية عن عام ١٩٣٩ :

الأرباح التجارية والصناعية التى تم ربط الضريبة عليها (بالجنيهات)	٢ر٥٠٠ر٠٠٠
عدد الحالات الخاضعة للضريبة	٢٠ر٠٠٠
« « المعفاة من الضريبة	١٦ر٥٠٠
تقدير الأرباح التجارية والصناعية عن عام ١٩٣٩ :	
الأرباح التجارية والصناعية التى تم الربط عليها (منطقة القاهرة)	٢ر٥٠٠ر٠٠٠
الأعباء العائلية على أساس ١٢٥ جنيها عن كل حالة «	٢ر٥٠٠ر٠٠٠
الأرباح المعفاة من الضريبة على أساس ١٠٠ جنيه عن كل حالة (منطقة القاهرة)	١ر٦٥٠ر٠٠٠
« التجارية والصناعية فى المناطق الأخرى	٦ر٦٥٠ر٠٠٠
أرباح القيم المنقولة	١٤ر٣٠٠ر٠٠٠
حالات لم يتم فحصها وأرباح مخفية أو مهربة ١٠٪	٢ر٨٠٠ر٠٠٠
« « « الربط عليها ٥ ٪	١ر٩٠٠ر٠٠٠
مجموع الأرباح التجارية والصناعية لعام ١٩٣٩	٣٢ر٣٠٠ر٠٠٠[2]

(١) دلت اتصالاتى ببعض حضرات مأمورى الضرائب وموظفيها على أن هذه النسبة تعتبر معقولة .

(٢) يدخل فى هذا الرقم أرباح المؤسسات الصغيرة التى يعمل أصحابها فيها فقط . فاذا اعتبرنا أن ما يجنيه صاحبها أجراً وليس ربحاً وجب على هذا الأساس استبعاد أرباح هذه المؤسسات واحتسابها ضمن الأجور الصناعية والتجارية

تقدير الأرباح التجارية والصناعية عن السنوات اللاحقة لعام ١٩٣٩ :

استلزم قصور البيانات الاحصائية اتباع طريقة أخرى ، وذلك بقياس تطور أرباح ٣٨ شركة مساهمة مشتغلة بالأعمال الصناعية فى السنوات ١٩٣٩ — ١٩٤٥ . وفيما يلى أرباح هذه المؤسسات [١] :

بيـــان	١٩٣٧	١٩٣٨	١٩٣٩	١٩٤٠	١٩٤١	١٩٤٢	١٩٤٣	١٩٤٤	١٩٤٥
الأرباح المجملة بملايين الجنيهات	٤٫٩٥٤	٤٫٩٨١	٥٫٦٨٢	٦٫٩٢١	٧٫٣٩٨	٨٫٦٣٨	١١٫٠٥٢	١٤٫٥٣٨	١٥٫٥٠٧
(نسبة مئوية)	١٠٠	١٠١	١١٥	١٤٠	١٥٠	١٧٥	٢٢٣	٢٩٢	٣١٣
الأرباح الصافية بملايين الجنيهات	١٫٣٩٩	١٫٤٩٠	١٫٤٨٩	١٫٨١٠	٢٫٢٦٦	٣٫٤٧٧	٤٫٠٩٨	٤٫٤٢٨	٥٫١٧٠
(نسبة مئوية)	١٠٠	١٠٦	١٠٦	١٢٩	١٦٢	٢٥٤	٢٩٣	٣١٥	٣٦٩
متوسط الزيادة الأرباح التجارية والصناعية لجميع المؤسسات [٢] بملايين الجنيهات	٢١	٢٢	٢٣	٢٩	٣٣	٤٥	٥٥	٦٤	٧٢
	١٠٠	١٠٤	١١١	١٣٥	١٥٦	٢١٥	٢٥٨	٣٠٤	٣٤١

إنفـاق الدخل الاهلى

طريقة تقدير أهم الأبواب :

١ — منتجات الألبان : تنشر وزارة الزراعة تقديراً سنوياً عن إنتاج الألبان . واعتبر ، بعد مشورة المختصين بوزارة الزراعة ، أن الألبان تستهلك بالمعدّلات الآتية ١٢:٢:٢ بالنسبة إلى اللبن والجبن والزبد . هذا مع العـلم أن ١٠٠ وحدة من اللبن تنتج ٢٥ وحدة جبن أو ٥ وحدات زبد . كما أن كل ١٠٠ وحـدة من الزبدة تعطى ٨٠ وحدة سمن .

٢ — اللحوم : لم يتيسر العثور على عدد الحيوانات المذبوحة خارج السلخانات العمومية ،

(١) الأرقام مأخوذة من كتاب Stock Exchange Year Book of Egypt .

(٢) استبعدت أرباح المؤسسات التى يملك كل منها فرد واحد .

وإزاء هذه الصعوبة لم أر مفراً من الالتجاء إلى بعض الفروض ، فدلت اتصالاتى برجال قسم الطب البيطرى بوزارة الزراعة أن الحيوانات المذبوحة خارج السلخانات العمومية تمثل حوالى ٣٠ ٪ من المذبوحات .

٣ — السكر : أمكن الحصول على رقم السكر المستهلك من إحصاءات وزارة التموين .

٤ — الشاى والقهوة : يمكن الحصول على أرقام الاستهلاك من إحصاء التجارة الخارجية .

٥ — الكيروسين : أرقام الاستهلاك مأخوذة من مكتب البترول التابع لمصلحة المناجم والمحاجر .

٦ — الخبز : تنشر مصلحة الإحصاء بياناً بالمستهلك من القمح والذرة . ولم تكن هناك صعوبة كبيرة فى تقدير قيمة المستهلك من خبز القمح ، فبعد زيارات متعددة لبعض المخابز والاتصال بوزارة التموين اتضح لى أن القمح يحوّل إلى دقيق ثم إلى خبز بالنسب الآتية : ١٫٥٠ : ١٫٣٠ : ١٫٧٠ ولما كانت هناك أسعار رسمية عن سعر خبز القمح ، فقد أمكن بسهولة تقدير قيمة المستهلك منه .

أما فى حالة الذرة فالمعروف أن معظمها يستهلكه الفلاحون فى القرى ، وقل أن يجد الإنسان خبز الذرة يباع فى الأسواق ، كما أنه ليس هناك أسعار رسمية له . ولتقدير قيمة المستهلك من خبز الذرة أضيف ٢٥ ٪ من قيمة الذرة لتمثل مصروفات الطحن والخبز وكذلك أرباح المطاحن والمخابز .

٧ — الفواكه والخضروات : أضيف ٧٠ ٪ من قيمة إنتاج الفواكه والخضروات للوصول إلى رقم الاستهلاك .

الأجور المدفوعة فى الزراعة

لم تكن هناك إحصاءات دقيقة عن الأجور المدفوعة للعمال الزراعيين ، واضطررت إلى الاعتماد على بعض أبحاث قامت بها إدارة الفلاح بوزارة الشئون الاجتماعية فى بعض

المراكز الاجتماعية ، وأخذ فى الاعتبار عند تقدير قيمة الأجور الزراعية عدد العمال الزراعيين وتقسيم العمال بالنسبة للجنس والسن حيث تختلف بالأجور بالنسبة لكل ، وكذلك عدد أيام العمل فى السنة وهذه الأخيرة ، حسب تقدير وزارة الزراعة تبلغ ١٢٠ يوماً . كما أدخل فى الحسبان الأجور المدفوعة عيناً(١). وفيما يلى تقدير للأجور الزراعية فى السنوات المختلفة .

	جنيه
١٩٣٧—٣٩	١٢ر٠٠٠ر٠٠٠
١٩٤٠—٤١	١٤ر٦١٦ر٠٠٠
١٩٤١—٤٢	٢٠ر٧٨٤ر٠٠٠
١٩٤٢—٤٣	٢٥ر٠٨٠ر٠٠٠
١٩٤٣—٤٤	٣١ر٤٨٨ر٠٠٠
١٩٤٤—٤٥	٣٧ر٥٢٠ر٠٠٠

الايجارات الزراعية

اعتمدتُ فى تقدير القيمة الايجارية للأراضى الزراعية على بعض دراسات قامت بها إدارة الفلاح . وقد تكون نسبة الخطأ هنا كبيرة وذلك لغموض الطريقة التى اتبعتها الإدارة للوصول إلى تقدير متوسط القيمة الايجارية للفدان ، إلا أن عدم وجود بيانات أخرى دقيقة فى هذه الناحية يضطر الباحث إلى الاعتماد على الموجود من البيانات مع ما فيها من نقص . وفيما يلى متوسط القيمة الايجارية للفدان فى السنوات المختلفة .

	مليم جنيه		مليم جنيه
١٩٣٧—٣٨	٦ر٥٣٣	١٩٤١—٤٢	٨ر٧٩٥
١٩٣٨—٣٩	٦ر٧٠٦	١٩٤٢—٤٣	١١ر٩٩٣
١٩٣٩—٤٠	٧ر٣٥٧	١٩٤٣—٤٤	١٣ر٧٢١
١٩٤٠—٤١	٧ر٣٤٠	١٩٤٤—٤٥	١٦ر٩٣١

(١) حسب نتائج إحصاء السكان لعام ١٩٣٧ بلغ عدد المشتغلين بالزراعة ٤ر٢٦٥ر٠٠٠ استبعد منهم الملاك الذين يملكون ٥ أفدنة فأكثر . وعلى ذلك فيمكن تقدير العمال الزراعيين بحوالى ٤ر١٥٤ر٠٠٠ . وقد اعتبر هنا كعمال أجراء الملاك الذين يقل نصابهم عن ٥ أفدنة .

الارباح الزراعية

قدرت الأرباح الزراعية بطرح جميع النفقات التى يتكبدها المزارع ، بما فى ذلك الايجار والأجور ، من ثمن بيع المنتجات الزراعية .

مليون جنيه

بيان	٣٧-٣٩	٤٠/٤١	٤١/٤٢	٤٢/٤٣	٤٣/٤٤	٤٤/٤٥
القيمة الإجمالية للانتاج الزراعى (١)	٨٠	٩٧	١٤٦	١٥٩	١٩٤	٢٢٦
العلف	١٤	١٩	٣١	٣٠	٣٨	٤٦
البذور والتقاوى	٣	٤	٧	٧	٨	٩
الأسمدة الكيماوية	٣	١	٣	٤	٥	٤
التالف من المحاصيل الزراعية	٢	٣	٤	٤	٥	٥
نفقات أخرى (٢)	٩	١٠	١٤	١٨	٢٠	٢٤
الأجور	١١	١٣	١٨	٢٢	٢٧	٣٢
الإيجار	٣٥	٣٨	٤٧	٦٤	٧٣	٩٠
مجموع النفقات	٧٧	٨٨	١٢٤	١٤٩	١٧٦	٢١٠
الأرباح الزراعية	٣	٩	٢٢	١٠	١٨	١٦

(١) لا تشمل إنتاج الحيوان .

(٢) تشمل مصاريف الرى والوقود وصيانة الآلات والمبانى ... قدر الأستاذ محمد عزمى هذه المصاريف عام ١٩٣٠/٣١ بحوالى ٧ مليون جنيه (مجلة مصر المعاصرة ١٩٣٤) .

الأجور المدفوعة فى الصناعة

تقدير متوسط أجر العامل : استخدمت نتيجة البحث الذى قام به قسم الاحصاء بكلية التجارة عام ١٩٣٨ لتقدير قيمة الأجور المدفوعة فى الصناعة فى السنوات ١٩٣٧ — ١٩٣٩ . ففى عام ١٩٣٦ جمعت وزارة التجارة والصناعة بعض بيانات إجمالية عن الأجور وساعات العمل وقام بتبويبها قسم الإحصاء بكلية التجارة بجامعة فؤاد ، ودلت نتيجة العملية أن متوسط الأجور كان ٧٫٧٦ قروش فى اليوم ومتوسط ساعات العمل ٩٫٥٠ ساعة فى اليوم ومتوسط عدد أيام العمل ٢٤ يوما فى الشهر . ويجب أن نذكر هنا أن هذا الإحصاء لم يشمل سوى ٨٧٫٠٠٠ عامل يعملون فى ٦٦٤١ مؤسسة صناعية .

عدد العمال المشتغلين فى الصناعة : فيما يلى بعض ملخصات إحصائية :

بيـــان	الإحصاء الصناعى لعام ١٩٣٧	احصاء كافة المنشآت الصناعية	
		١٩٤٢	١٩٤٥
عدد المؤسسات الصناعية	٩٢٫٠٢١	١٠٣٫٢٩٠	١٢٩٫٢٣١
المؤسسات التى تستخدم عمالا	٤٣٫٧٣٩	٥٣٫٥٨١	٧٩٫٠٣٧
عدد العمال (المستخدمين)	٢٧٣٫٤٦٧	٢٨٨٫٢٦٠	٣٦١٫٩٣٦
المؤسسات التى لا تستخدم عمالا[1]	٤٨٫٢٨٢	٥٠٫٧٠٩	٥١٫١٩٤

أما عن العمال الذين استخدمتهم السلطات البريطانية فبلغ عددهم ١٨٣٫٠٠٠ و ١٨١٫٠٠٠ فى ١٩٤٣ و ١٩٤٤ على التوالى . و بلغ عدد العمال الذين استخدمتهم السلطات الأمريكية عام ١٩٤٤ حوالى ٢٥٫٠٠٠ عامل[2] .

(١) احتسب أصحاب هذه المؤسسات كعمال أجراء وبذلك يصبح عدد العمال على هذا الأساس ٣٢١٫٠٠٠ و ٣٣٩٫٠٠٠ ، ٤١٢٠٠٠ فى ١٩٣٧ ، ١٩٤٢ ، ١٩٤٥ على التوالى .

(٢) قامت مصلحة الإحصاء والتعداد بالتعاون مع السلطات البريطانية بتقدير عدد العمال الذين كانوا يعملون مباشرة لحساب القوات المتحالفة . فأرسلت الاستمارات اللازمة للمؤسسات الصناعية التى كانت تعمل لحساب السلطات البريطانية . وبلغ عدد الردود التى أمكن الاعتماد عليها ١٦٥ من ٢٧٤ . أما الحالات التى لم يمكن جمع بيانات عنها فكانت عن مؤسسات صغيرة .

ولتقدير عدد العمال المشتغلين بالصناعة فى السنوات ١٩٣٨ ، ١٩٣٩ ، ١٩٤٠ ، ١٩٤١ ، ١٩٤٣، ١٩٤٤ حيث لم تكن هناك إحصاءات رسمية ، افترضتُ الفرضين الآتيين :

١ — ثبات عدد العمال بين ١٩٣٧ ، ١٩٣٩ .

٢ — ازدياد عدد العمال المشتغلين بالصناعة فى سنوات الحرب المختلفة بنسبة زيادة نفقات القوات المتحالفة .

وفيما يلى الأرقام على أساس هذين الفرضين :

بيـــان	١٩٤٠	١٩٤١	١٩٤٢	١٩٤٣	١٩٤٤	١٩٤٥
نفقات القوات المتحالفة (بملايين الجنيهات)	١٥	٤٧	٧٥	٧٧	٧٧	٦٢
عدد العمال الذين استخدمتهم القوات المتحالفة (بالآلاف)	٤٠	١١٩	١٩٠	٢١٠	٢٠٦	١٦٥
عدد العمال حسب الإحصاءات الرسمية المختلفة (١)	٣٢١	٣٣٠	٣٣٩	٣٦٢	٣٨٧	٤١٢
مجموع عدد العمال	٣٦١	٤٤٩	٥٢٩	٥٧٢	٥٩٣	٥٧٧

تقدير قيمة الأجور المدفوعة فى الصناعة :

على فرض أن عدد أيام العمل فى الشهر ٢٤ يوماً يكون مجموع الأجور الصناعية كالآتى :

بيـــان	١٩٣٧—٣٩	١٩٤٠	١٩٤١	١٩٤٢	١٩٤٣	١٩٤٤	١٩٤٥
عدد العمال (بالألف)	٣٢١	٣٦١	٤٤٩	٥٢٩	٥٧٢	٥٩٣	٥٧٧
الأجر اليومى للعامل بالقرش(٢)	٧٫٧٦	٩	١١	١٣٫٦	١٥	١٦٫٤٣	١٦٫٤٣
مجموع الأجور بملايين الجنيهات	٦	٨	١٢	١٨	٢١	٢٤	٢٣

(١) قدرت الزيادة فى عدد العمال فى السنوات التى لا توجد فيها إحصاءات رسمية على أساس متوسط معدل الزيادة السنوى .

(٢) رقم الأجر اليومى فى ١٩٣٧ — ١٩٣٩ حسب نتائج بحث كلية التجارة السابق الإشارة إليه . وأرقام ١٩٤٢ — ١٩٤٥ أرقام رسمية نشرتها مصلحة الاحصاء . أما رقما ١٩٤٠ ، ١٩٤١ فهما أرقام تقديرية .

الأجور المدفوعة فى الأعمال التجارية والمالية

يندر فى هـذه الناحية أن يجد الإنسان بيانات إحصائية دقيقـة يمـكن الاعتماد عليها فى تقدير الأجور . و إزاء هذه الصعوبة يضطر البـــاحث إلى الالتجاء إلى كثير من الفروض والتقديرات الجزافية ....

١ — افترض أن زيادة عدد العمال المشتغلين بالأعمال التجارية كانت بنفس نسبة زيادة عدد العمال المشتغلين بالصناعة .

٢ — فيما يختص بالأجور ، افترض زيادة متوسط أجر العامل المشتغل بالتجارة عن العامل المشتغل بالصناعة بمقدار ٢٥ ٪ .

وعلى أساس هذين الفرضين يمـكن تقدير الأجور المدفوعة فى التجارة على النحو التالى .

بيـــان	١٩٣٧–١٩٣٩	١٩٤٠	١٩٤١	١٩٤٢	١٩٤٣	١٩٤٤	١٩٤٥
الأجر السنوى للعامل بالجنيه	٢٨	٣٢ر٥	٤١ر٨	٤٨	٥٤	٥٩	٥٩
عدد العمال (بالآلاف)(١)	٢٣٧	٢٧٠	٣٤٤	٣٨٦	٤١٨	٤٣٨	٤٢٦
الأجور المدفوعة بملايين الجنيهات	٦ر٧	٨ر٧	١٤ر٠	١٨ر٥	٢٢ر٧	٢٥ر٨	٢٥ر١

الاجور المدفوعة فى النقل والمواصلات

اعتبر أن متوسط أجر العامل فى هذا الميـدان مساو لمتوسط أجر العامل المشتغل بالصناعة وأن نسبة زيادة عدد العمال فى النقل مساوية لنسبة زيادتهم فى الصناعة .

(١) بلغ عـدد المؤسسات التجارية حسب الإحصـاء التجارى عام ١٩٣٧ ١٣٦ر٠٠٠ مؤسسة منهـا ١٠٢ر٠٠٠ لا تستخدم عمالا . أما عـدد العمال فبلغ ١٣٥ر٠٠٠ . وعلى أساس اعتبار أصحاب المؤسسات الصغيرة عمالا أجراء يصبح عدد العمال المشتغلين بالأعمال التجارية عام ١٩٣٧ ٢٣٧ر٠٠٠ عامل .

وفيما يلى الأجور المدفوعة فى أعمال النقل والمواصلات على الأساس المتقدم :

بيان	١٩٣٧-١٩٣٩	١٩٤٠	١٩٤١	١٩٤٢	١٩٤٣	١٩٤٤	١٩٤٥
عدد العمال (بالآلاف)	١٣٩ (١)	١٥٧	١٩٥	٢٣٠	٢٤٥	٢٥٦	٢٤٩
متوسط الأجر اليومى (بالقروش)	٧٫٧٦	٩	١١	١٣٫٦	١٥	١٦٫٤٣	١٦٫٤٣
مجموع الأجور بملايين الجنيهات	٢٫٥	٣٫٤	٥٫٢	٨٫٠	٩	١٠٫٠	٩٫٦

أرباح المشتغلين بالمهن الحرة

تشمل هذه الطبقة جميع المشتغلين بالمهن الحرة كرجال القانون والمشتغلين بالطب كالأطباء والقابلات .. والمحاسبين والمهندسين الاستشاريين والخبراء ...

لم يتيسر العثور على إحصاءات دقيقة عن عدد المشتغلين بالمهن الحرة بعد عام ١٩٣٧ ، كما أنه يتعذر معرفة الدخل الحقيقى لهذه الفئة إذ أن أساس الضريبة المفروضة على أرباح المهن الحرة ، المظاهر الخارجية وليس الدخل الحقيقى .

قدر دخل الفرد المشتغل بالمهن الحرة للفترة بين ١٩٣٧ — ١٩٣٩ بحوالى مائة جنيه وافترض أن الزيادة فى متوسط دخل الفرد بعد ١٩٣٩ متمشيه مع نسبة زيادة دخول الأفراد المشتغلين بالمهن الأخرى .

وقدرت الزيادة السنوية فى عدد المشتغلين بالمهن الحرة بحوالى ٦ ٪ وذلك على أساس الزيادة السنوية فى عدد المتخرجين من كليات الطب .

---

(١) الإحصاء التجارى لعام ١٩٣٧ .

وعلى الأساس المتقدم يمكن تقدير دخل المهن الحرة على الوجه الآتى :

بيان	١٩٣٧	١٩٣٨	١٩٣٩	١٩٤٠	١٩٤١	١٩٤٢	١٩٤٣	١٩٤٤	١٩٤٥
عدد المشتغلين بالمهن الحرة (١٠٠٠)	١٥١	١٥٩	١٦٨	١٧٧	١٨٧	١٩٨	٢١١	٢٢٣	٢٣٦
متوسط دخل الفرد السنوى بالجنيه	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١١٦	١٤١	١٧٥	١٩٢	٢١٢	٢١٢
مجموع الدخل السنوى بملايين الجنيهات	١ر١٥	١ر١٥٩	١ر١٦٨	٢ر٠٥	٢ر٦٣	٣ر٤٦	٤ر٠٥	٤ر٧٢	٥ر٠٠

خدمات الأشخاص

فيما يلى بيان عن كيفية تقدير دخل الأفراد المشتغلين فى خدمة الأشخاص .

بيان	١٩٣٧ — ٣٩	١٩٤٠	١٩٤١	١٩٤٢	١٩٤٣	١٩٤٤	١٩٤٥
عدد المشتغلين بالألف (١)	٢٥٦ (٢)	٢٥٦	٢٥٦	٢٥٦	٢٥٦	٢٥٦	٢٥٦
متوسط الأجر السنوى بالجنيه	٣٠	٣٥	٣٧	٤٦	٥٧	٦٣	٦٣
مجموع الأجور المدفوعة بملايين الجنيهات	٧ر٧	٩ر٠	٩ر٥	١١ر٨	١٤ر٦	١٦ر٠	١٦ر٠

دخل الأفراد المشتغلين بالخدمات الأخرى

لم ندخل فى تقديرنا حوالى ٤٠٠ر٠٠٠ (٢) شخص مشتغلين فى مهن مختلفه أخرى لم تذكر، ونظراً لعدم وجود بيانات إحصائية بعدد هؤلاء الأشخاص بعد عام ١٩٣٧ ولا بدخولهم فقد قدّرت نسبة الزيادة فى دخل الفرد فى السنوات ١٩٣٩ — ١٩٤٥ على أساس متوسط الزيادة فى دخل الأفراد المشتغلين بالمهن الأخرى السابق تقديرها .

وعلى فرض عدم ازدياد عددهم يمكن تقدير دخل هذه الفئة على النحو الآتى :

(١) لم نشأ أن نفترض ازدياد عدد المشتغلين فى خدمة الأشخاص أثناء فترة الحرب إذ التحق الكثير منهم بأعمال أخرى أكثر ربحاً كالأعمال الصناعية .

(٢) إحصاء السكان ١٩٣٧ .

بيان	١٩٣٧ - ٣٩	١٩٤٠	١٩٤١	١٩٤٢	١٩٤٣	١٩٤٤	١٩٤٥
متوسط دخل الفرد في السنة بالجنيه (١)	٢٣	٢٩	٣٣	٤٦	٥٥	٦٣	٧٠
			١٤	١٨	٢٢	٢٥	٢٨
مجموع الدخل بملايين الجنيهات	٩٫٢	١٢	١٧	٢٦	٣٢	٣٨	٤٢

تقدير قيمة الفائض

بيان	١٩٣٧	١٩٣٨	١٩٣٩	١٩٤٠	١٩٤١	١٩٤٢	١٩٤٣	١٩٤٤	١٩٤٥
الفائض الزراعي الصافي	٥٨	٥٧	٦٣	٦٣	٦٨	٩٣	١٠٩	١٣٠	١٥٤
الانتاج الحيواني	١٩	١٩	١٨	١٩	٢٤	٣٧	٤٨	٥٧	٦٣

الفائض الصناعي :

قدرت قيمة الفائض الصناعي حسب نتيجة إحصاء الإنتاج الصناعي لعام ١٩٤٤ على النحو الآتي :

	مليون جنيه	مليون جنيه
قيمة الإنتاج الصناعي		١٦٧
يخصم منها :		
ثمن المواد الخام المستعملة في الصناعة	١١٥	
« الوقود المستهلك في الإنتاج	٨	١٢٣
قيمة الفائض الصناعي		٤٤

إلا أن إحصاء الإنتاج الصناعي لم يشمل جميع الصناعات ، فلم يشمل مثلاً صناعة تشييد المباني وصناعات التصليح وغيرها . وحسب نتيجة إحصاء الأجور وساعات العمل لعام ١٩٤٥

(١) متوسط دخل الفرد العامل في السنة لجميع المهن بما في ذلك الزراعة .

يتضح أن الصناعات التى لم يشملها إحصاء الإنتاج الصناعى تتضمن حوالى ٥٠٫٠٠٠ عامل . وبفرض أن قيمة الفائض الصناعى لكل عامل من هذه الفئة مساوية لأجره ، تكون قيمة الفائض لهذه الطبقة من العمال لعام ١٩٤٤ حوالى ١٣ مليون جنيه ، ومن ثم تكون جملة الفائض الصناعى ٥٧ مليون جنيه .

وللوصول إلى تقدير قيمة الفائض الصناعى فى السنوات الأخرى ، اقتضى الأمر تعديل أرقام ١٩٤٤ بطريقة ما بحيث يمكن أن تدل الأرقام المعدلة على قيمة الفائض .

استعمل فى تعديل أرقام ١٩٤٤ عاملان :

١ — عدد العمال المشتغلين فى الصناعة فى السنوات المختلفة .

٢ — الأرقام القياسية لأسعار الجملة .

وفيما يلى أرقام الإنتاج الصناعى حسب التعديل :

(مليون جنيه)

بيان	١٩٣٧–٣٩	١٩٤٠	١٩٤١	١٩٤٢	١٩٤٣	١٩٤٤	١٩٤٥
قيمة الإنتاج الصناعى الاجمالى	٣٠٫٢	٤٦٫٠	٦٩٫٦	١٠٥٫٠	١٤٥	١٦٧	١٧٥
المصروفات الصناعية	٢٥٫٠	٣٩٫٠	٥٩٫٠	٩٠٫٠	١٢٥	١٤٤	١٥٠
الأرباح الصافية	٥٫٢	٧٫٠	١٠٫٦	١٥٫٠	٢٠٫٠	٢٣	٢٥
الأجور الصناعية	٧٫٢	٩٫٤	١٤٫٢	٢٠٫٣	٢٤٫٣	٣٢	٢٧
الإيجار	٠٫٥	٠٫٦	٠٫٩	١٫٣	١٫٧	٢	٢
الفائض الصناعى	١٢٫٩	١٧٫٠	٢٥٫٧	٣٦٫٦	٤٦٫٠	٥٧	٥٤

الفائض التجارى :

بفرض أن متوسط قيمة الفائض للعامل المشتغل بالتجارة أكبر بحوالى ٢٥ ٪ من متوسط قيمة الفائض للعامل المشتغل بالصناعة ، يمكن تقدير قيمة الفائض التجارى على النحو التالى :

بيان	١٩٣٧-٣٩	١٩٤٠	١٩٤١	١٩٤٢	١٩٤٣	١٩٤٤	١٩٤٥
الفائض التجارى للعامل بالجنيه	٤٨ر٤	٥٩	٧٠	٨٦ر٥	١٠٠	١٢٠	١١٧
عدد العمال بالآلاف	٢٣٨	٢٧٠	٣٣٤	٢٨٦	٤١٨	٤٣٨	٤٢٦
الفائض التجارى بملايين الجنيهات	١٠ر٥	١٦ر٠	٢٣ر٤	٣٣ر٤	٤٢	٥٢ر٦	٥٠

النقل والمواصلات :

يمكن تقدير قيمة خدمة سكك حديد الحكومة المصرية كما هو موضع فيما يلى :

(مليون جنيه)

بيان	١٩٣٧	١٩٣٨	١٩٣٩	١٩٤٠	١٩٤١	١٩٤٢	١٩٤٣	١٩٤٤	١٩٤٥
الايراد الاجمالى	٥ر٣	٥ر٤	٥ر٥	٦ر٦	٨ر٨	١٠ر٣	١٢ر٦	١٤ر٦	١٣ر٥
إجمالى المصروفات	٤ر١	٤ر٤	٤ر٤	٤ر٢	٥ر٢	٥ر٩	٦ر٨	٧ر٢	٨ر٥
الايراد الصافى	١ر٢	١ر٠	١ر١	٢ر٤	٣ر٦	٤ر٤	٥ر٨	٧ر٤	٥ر٠
المرتبات والأجور	١ر٠	١ر٠	١ر١	١ر٣	١ر٢	١ر٧	١ر٧	٢ر٠	٢ر٣
قيمة فائض خدمة السكك الحديدية	٢ر٢	٢ر٠	٢ر٢	٣ر٦	٤ر٨	٦ر١	٧ر٥	٩ر٤	٧ر٣

وفيما يلى تقدير إجمالى لقيمة خدمة جميع وسائل النقل والمواصلات :

(آلاف الجنيهات)

بيان	١٩٣٧	١٩٣٨	١٩٣٩	١٩٤٠	١٩٤١	١٩٤٢	١٩٤٣	١٩٤٤	١٩٤٥
سكك حديد الحكومة	٢٬٠٠٠	٢٬٠٠٠	٢٬٢٠٠	٣٬٦٠٠	٤٬٨٠٠	٦٬١٠٠	٧٬٥٠٠	٩٬٤٠٠	٧٬٣٠٠
التلغرافات والتليفونات	٧٠٠	٧٠٠	٩٠٠	١٤٬٠٠	١٬٤٠٠	١٬٦٠٠	٢٬٠٠٠	٢٬٦٠٠	٢٬٠٠٠
البريد	٦٠٠	٦٠٠	٦٠٠	*٦٠٠	*٥٠٠	٥٠٠	٨٠٠	٨٠٠	٧٠٠
أتوبيس الرمل	١١٠	٩٥	١١٠	١٠٠	١٤٠	١٨٠	٢٦٠	٣٤٠	*٣٠٠
ترام الاسكندرية	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٤٠	٢١٠	٢٧٠	٣٦٠	٤٦٠	٤٦٠
ترام القاهرة	*٢٨٠	*٢٨٠	٢٨٠	٣٧٠	٥٠٠	٥٦٠	٥٧٠	*٦٠٠	*٦٠٠
أتوبيس القاهرة	١١٧	١٢٠	١٣٠	٢٤٠	٢٨٠	٣٥٠	٣٩٠	٤٢٠	٣٢٠
سكك حديد الدلتا	٤٠	٣٧	٦٠	٥١	١٤٠	٢٠٠	٣٠٠	٤٠٠	*٣٢٠
سكك حديد الوجه القبلى	٢٠	٢٢	٢٠	١٧	٢٣	٦٠	١٠٠	٨٠	*٦٤
سكك حديد الفيوم	٤	٧	٢٠	٢٤	٢٠	٣٠	٤٠	٥٠	*٤٠
قيمة خدمة اللوريات(١)	٢٨٠	٢٨٠	٢٩٠	٥٠٠	٧٠٠	١٢٠٠	١٢٠٠	١١٠٠	١٤٠٠
قيمة خدمةسيارات الأجرة (٢)	٢٠٠	٢٣٠	٢٢٠	٣٦٠	٤١٠	٥٢٠	٦٠٠	٨٠٠	٧٢٠
قيمة « العربات (٣)	٨٠	٧٦	٨٨	١٢٨	١٦٨	١٩٢	٢٤٨	٢٩٦	٢٦٤
قيمة « عربات النقل (٤)	٥٧٠	٥٩٠	٥٥٠	٩٠٠	١١٥٠	١٤٠٠	١٧٠٠	٢٠٠٠	١٨٠٠
المجموع بملايين الجنيهات	٥٫٣	٥٫٢	٥٫٥	٨٫٥	١٠٫٤	١٤٫٢	١٦٫٠	١٧٫٠	١٥٫٤

* أرقام تقديرية(١)قيمة خدمة اللورى = ضعف قيمة خدمة السيارة الاجرة(٢)قيمة خدمة السيارة الاجرة = قيمة خدمة العامل بالسكك الحديد الحكومية (٣) العربات : قدرت خدماتها فى عام ١٩٣٧ بحوالى ٢٤ ج سنويا عن كل عربة (٤) قدرت قيمة خدمة عربة النقل بحوالى عشرة جنيهات عن سنة ١٩٣٧ .

Import prices have advanced more appreciably than export prices showing that the terms of trade (i.e. quantity of imported goods chargeable for each unit of home produce) were not in favour of Egypt despite the great advance in internal prices. The percentage of increase in export prices was less than the increase in agricultural prices, showing that prices of Egyptian production consumed in the home market have advanced more than agriculture produce exported. Agricultural and cost of living figures have risen by almost the same percentage, reflecting the importance of expenditure on food in proportion to total family expenditure.

---

(1) June, July, August 1930=100, Official Prices.

(2) 1939=100 (Official Prices).

(3) 1938/39 (Average Prices=100 – specially prepared in connection with national income estimates.

Table 10.
Value and Volume of Visible External Trade

Year	Imports	Exports and rexports	Balance of Trade	Volume of Trade Quantities valued at 1938/39 prices	
				Imports	Exports
		L.E. 1,000,000			
1938	36.7	29.4	- 7.3	36.7	29.3
1939	34.1	34.8	0.7	34.0	34.8
1940	31.4	28.3	- 3.1	19.9	21.4
1941	33.1	22.6	-10.5	18.1	16.5
1942	55.5	19.3	-36.2	21.6	12.4
1943	39.2	26.5	-12.7	19.3	11.7
1944	51.0	30.0	-21.0	19.1	10.8
1945	60.5	45.1	-15.4	24.8	14.6

The reader will notice from this table that the increase in Egypt's external trade during the war was mainly due to the rise in prices. The volume of trade was in the war years less than half its pre-war level.

Prices

The cost of living, i.e. the average level of retail prices and rents as affecting the typical small employee family, increased by 1915 to 300% of 1939.

Table 11.
Price Index Numbers

Year	Cost of living[1]	Wholesale[2]	Import[3]	Export[3]	Agricultural[3]
1939	—	100	—	—	100
1940	113	130	—	131	99
1941	138	162	273	129	138
1942	184	217	320	150	212
1943	242	273	362	188	244
1944	279	312	422	252	286
1945	293	331	380	285	305

amount of duplication ; the output of so many concerns being merely the raw materials of other concerns. Gross agricultural output is free from his statistical defect.

Table 9.

Agricultural and Industrial Output

	Value at Current Prices		Volume (Value at 1939 prices				Net Agricul. and Industrial Output	
	Agricultural output		Indust. Output	Agriculture		Net Indus. Output.		
	Gross	Net		Gross	Net		Value	Volume
				L. E. 1,000,000.				
39	84.7	54.1	13.0	84.7	54.1	13.0	67.1	67.1
40	79.6	47.1	17.0	79.3	49.4	15.0	64.1	64.4
41	97.1	60.5	26.0	75.8	47.0	18.3	86.5	65.3
42	146.1	87.7	37.0	67.2	40.2	19.6	124.7	59.8
43	158.6	96.2	46.0	63.6	39.0	19.5	142.2	58.5
44	194.2	171.9	57.0	67.2	42.8	20.0	174.9	62.8
45	226.6	138.0	54.0	68.6	43.6	18.0	192.0	61.6

The concept underlying the "Volume" is borrowed from Mr. R.C. Geory. Government Statistician, Dublin, in his "National Income and Expenditure, Eire." The Net Volume represents the difference between the value of the gross output of all agricultural (manufacturing) expenses valued at 1939 prices.

The figures show that between 1939 and 1943, net volume of of agricultural output diminished by 27% while the volume of industrial output increased by about 47%. The combined net volume of industry and agriculture declined by 12%.

External Trade

The external trade of Egypt for the years 1939-45 excluding trade between Egypt and the Sudan are given in table 10. The table also shows the volume of external trade in those years.

Table 8.
The Net National Output (1939 — 1945)

Category	1939	40	41	42	43	44	45
	L.E. 1,000,000						
Agriculture [1]	81	82	92	130	157	187	217
Manufacturing	13	17	26	37	46	57	54
Commerce	11	16	23	33	42	52	50
Transport	6	9	10	14	16	17	15
Professions	17	21	26	35	41	47	50
Service of persons	8	9	10	13	15	16	16
Public services [*]	9	10	11	15	21	26	31
Rent of dwellings	12	12	12	13	13	13	13
Other services	9	12	17	25	32	38	42
Total	166	188	227	314	383	453	488
Errors	2	3	6	12	7	11	14
Net National Output at Factor cost	168	191	233	326	390	464	502

Net National Output (Percentage)

Category	1939	40	41	42	43	44	45
Agriculture	49	44	41	41	41	41	44
Manufacturing	8	9	11	12	12	12.4	11
Commerce	7	8.5	10	10.5	11	11.5	10
Transport	4	5	4.4	4.5	4	4	3
Professions	10	11	11	11	11	10	10
Service of persons	5	5	4.4	4	4	4	3
Government services	5	5.3	5	5	5	6	6
Other services	12	12.2	13.2	12	12	11	11

Table 9 shows the value of the gross and net agricultural crops and industrial output together with the corresponding volume figures. Figures of the gross output of industry are not given, since they include a great

(1) Including Live-Stock products.
(*) The figures represent payments to Government Officials engaged in non-Industrial Public services only; religion, education, defense . . . There are some 280,000 employees attached to the Gov. service, however, a great number of them is engaged in other branches of economic activity; agriculture, manufacturing transport . . . etc . . .

The National Product

The national income for any period may by defined as the value of goods and services which flow into being during that period, avoiding double counting of those goods and services which are produced at one stage of the productive process and consumed in another. In other words the national income is the net total of the value of goods and services available for consumption and investment.

Sources of Information

(1) Ministry of Agriculture and Statistical Department returns covering acreage and production per feddan for each crop, and output of dairy products.

(2) Census of Agricultural Production in 1939.

(3) Official Wholesale Prices.

(4) Census of Industrial Output in 1944.

Net Output.

The net output of agriculture is defined here as the net receipts for agricultural produce whether sold by the farming community as a whole, consumed by the farmers without process of sale, or subject to inter farm transactions. The figures quoted cover agricultural production, poultry, meat, dairy products and fish in each year, deductions being made for materials and services bought from other producers, obtained from abroad or carried over from past years. For industry the figures of industrial output were adjusted so as to exclude such expenses as (a) cost of raw materials, (b) cost of fuel and electricity, (c) depreciation of buildings and machines.

The figures of the national income according to this definition differ from the private income before tax. The main difference lies in the fact that they do not include transfer payments. Such estimate may be termed "Net National Income at Factor Cost" meaning the total value of goods and services that producers receive for the sale of their products.

This table shows that, at 1939 prices, expenditure on food did not increase substantially over that period. Compared with 1939 we notice an increase of 3.4% and 4.2% in 1942 and 1945 respectively; while for 1940, 1941, 1943, and 1944 the figures have declined by 6.4%, 9.9%, 2.1%, and 5% respectively

Table 7

Personal Expenditure on Food at 1939 Prices.

Category	1939	1940	1941	1942	1943	1944	1945
	L.E. 1.000000						
Dairy Products							
Milk	2.984	2.584	2.536	2.640	2.728	2.800	2.880
Cheese	1.699	1.688	1.663	1.722	1.785	1.827	1.890
Butter	5.221	5.088	4.775	5.247	5.422	5.088	5.459
Meat							
Beef	408	553	848	398	278	269	321
Buffalo meat	1.302	1.534	2.312	2.117	1.735	1.626	1.828
Mutton	1.900	1.935	1.744	991	1.011	950	1.140
Goat meat	50	52	42	13	9	7	16
Camel meat	247	196	242	310	218	145	264
Veal	2.371	2.541	2.558	1.920	2.085	2.416	2.970
Poultry	2.875	2.875	3.000	3.270	2.990	2.930	3.220
Eggs	1.220	1.220	1.110	1.280	1.250	1.250	1.340
Fish	1.064	973	1.064	1.173	1.177	657	657
Sugar	1.584	1.590	1.609	1.780	1.780	1.744	1.811
Tea	784	717	732	765	414	617	484
Coffee	276	307	339	332	450	480	513
Vegetables and Fruits	6.120	3.440	5.940	6.400	7.700	8.360	5.920
Rice	6.556	5.693	5.514	8.054	5.757	5.907	5.857
Bread (Wheat)	26.169	22.080	19.082	21.630	21.399	15.947	23.444
Flour (Maize)	19.950	20.338	17.808	24.465	22.711	23.594	24.517
Baking etc. 25 %	4.990	5.084	4.452	6.116	5.700	5.899	6.129
Lentils	458	777	611	812	588	536	726
Beans	4.320	4.432	4.048	3.888	3.936	4.576	4.336
Onions	1.182	1.125	1.474	626	606	699	881
Total	93.730	86.822	83.503	95.857	91.729	88.324	96.603
Percentages	*100*	*93.6*	*90.1*	*103.4*	*98.9*	*95.0*	*104.2*

(Percentages)

	1938	39	41	42	43	44	45
Food	100	97	114	161	189	197	222
Rent	100	100	100	100	108	108	108
Clothing	100	100	116	145	190	200	227
Cigarettes & Tobacco	100	103	110	159	213	233	270
Amusements	100	106	111	156	195	240	230
Tea & Coffee	100	130	167	210	181	245	244
Communication	100	108	118	150	197	200	229
Saving	100	270	420	590	700	1070	1060

Table 6.

Main Categories of Private Expenditure (Percentages)

Category	1938	39	40	41	42	43	44	45
Food Consumption								
Dairy Products	6.6	6.6	7.0	6.8	7.1	9.5	10.5	9.8
Meat	6.6	6.8	7.2	9.0	9.3	10.2	10.6	12.0
Bread	34.4	34.4	33.6	31.7	32.6	29.2	24.5	26.6
Other items of food consumption	15.2	14.8	14.2	15.9	17.4	15.2	16.7	15.6
Total Food Consumption	62.8	62.6	62.0	63.4	66.4	64.1	62.3	64.0
Cigarettes etc.	8.9	8.4	8.8	8.2	8.7	9.7	9.9	10.2
Rent	8.4	8.1	8.2	7.2	5.2	4.7	4.4	4.0
Tea, Coffee & Drinks	3.8	3.5	4.0	3.9	3.8	3.7	3.8	4.3
Other items	16.1	17.4	15.3	18.2	17.1	17.8	20.4	18.5
	100.0		100.0		100.0			100.0

The increase in the value of expenditure on food from L. E. 90m. in 1938 to L.E. 208m. in 1945 is mostly a reflection of the increase in prices. To correct the results for price changes, table 7 has been computed.

Disbtribution of different items of National Expenditure at market price (precentages).

Category	1938	39	40	41	42	43	44	1945
Personal expenditure on consumers' goods and services.	77.6	81.0	71.2	66.8	66.0	66.8	59.8	61.8
Ditto-Gov. and Local Authorities	14.2	14.6	12.8	12.8	12.0	14.0	13.2	15.2
Capital formation	8.2	4.4	16.0	20.4	22.0	19.2	27.0	23.0

Table 5. L. E. (1,000,000)

Expenditure of Private Income in main categories at Current Prices.

	1938	39	40	41	42	43	44	45
Food	90.0	93.7	90.1	106.1	151.7	174.7	184.5	208.0
Cigarettes & Tobacco	12.6	12.4	12.9	13.8	19.9	26.5	29.0	33.4
Beverages	0.6	0.5	0.7	0.7	0.9	1.1	1.7	2.4
Clothing	10.6	11.0	12.8	12.8	12.0	21.0	22.0	25.0
Communication	3.6	3.8	4.1	4.5	5.7	7.5	7.6	8.7
School fees	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	0.8	0.6	0.8
Cafés sports and reading	3.6	3.6	3.8	4.0	5.6	7.0	7.0	9.2
Amusements	1.8	1.8	1.9	2.0	2.8	3.5	4.3	4.1
Rent of dwellings	12.0	12.0	12.0	12.0	12.0	12.5	13.0	13.0
Kerosene (fuel)	2.0	2.2	2.3	2.0	3.5	3.8	4.3	4.3
Other items	6.0	6.0	6.0	7.0	9.5	12.5	13.0	17.5
Private saving	15.2	13.0	33.4	53.1	77.4	91.1	140.0	139.6
Personal Disposable Income	159.0	161.0	181.0	221.0	302.0	362.0	427.0	466.0

regards consumption of non-food items, estimates were made according to the results of some cost of living inquiries. The values shown for all items are likely to be overstated to the extent that they include expenditure by temporary residents in Egypt.

Table 4.

Category	1937	38	39	40	41	42	43	44	45
	L.E. 1,000,000.								
National Income	165	166	168	191	233	326	390	464	502
Government Income	-9	-6	-6	-7	-8	-11	-11	-14	-11
Difference	159	160	162	184	225	315	379	450	491
Transfer Payments	6	6	6	6	6	7	9	9	8
Total Private Income before Tax.	165	166	168	190	231	322	388	459	499
Less Liabilities for direct taxes.	-6	-7	-7	-9	-10	-13	-19	-19	-20
Private Income after tax.	159	159	161	181	221	309	369	440	479
Less undistributed profits	—	—	—	—	—	7	7	13	13
Personal Disposable Income	159	159	161	181	221	302	362	427	466
Proportion of Personal Income required to meet taxation.									
Personal Income	159	159	161	181	221	302	362	427	466
Direct Taxes	6	7	7	9	10	13	19	19	20
Indirect «	19	19	18	18	20	22	22	29	36
Less subsidies	3	3	3	3	3	3	6	5	10
Total Tax Liabilities	22	23	22	24	27	32	35	43	46
Tax liabilities as a percentage of personal income	13.8	14.3	13.6	13.3	12.2	10.6	9.7	10.0	10.0

into the value of exports, and therefore ultimately paid by non-residents has been deducted since their value is not included in the total value of goods and services consumed within the country. The British procedure treats these receipts as a part of the national income.

It will be noted that the total income (table 1) and total expenditure (table 3) are formally identical. It can readily be seen where rents, profits, salaries and wages appear in table 3. Wages and salaries of Public servants (table 3) item 2 are identifiable with the constituents of item 3 table 1. Items 1—6 of table 3 contain non-public services, profits, salaries and wages.... Rents are obviously part of item 1 table 3 and so on.....

It can also be noticed how other elements disappear through positive entries cancelling negative entries. Indirect taxes, negative under item 6 table 3, cancel out the corresponding positive constituents of item 1. Subsidies on consumers' goods and services are positive in table 3 (under a separate item) and cancel with negatives in items 1–6 because costs of production, salaries, wages and profits exceed the cost at market price by the amount of subsidies.

Private Income and Expenditure
Value and Volume

Private income is the total income, cash and kind, from all sources, of persons normally resident in the State. Accordingly it is derived from the national income by deducting income of Public Authorities and adding transfer payments as shown in table 4.

In calculating the gross consumption of crops, deductions have been made from total productions to account for seed requirements for the following season's crop and export. On the other hand additions have been made for imports.

Deductions have been made also for loss due to faulty threshing, the depredation of pests or to other causes. Moreover, it is recognised that the consumption of any given year is not truly obtained by the above method; there is also a carry over to be reckoned with which may vary from year to year according to the size of the crop.

Retail value were estimated by multiplying quantities consumed by the average prices at Cairo Official Markets. Where prices were quoted for many varieties of a particular commodity, the main variety was chosen. As

of his income in three main ways : by expending part of it on goods and services for consumption, by paying part of it to the State in taxation and by saving the remainder of it. The income earned in salaries, wages, profits, interest and rent for the production of goods and services is generated by the expenditure on the purchase of those goods and services.

Personal expenditure on goods and services covers all expenditure by families and individuals, valued at the price paid for them by the consumer. Personal expenditure shows the money value of all consumers' goods and services either bought or received by them as income in kind. The figures shown here are therefore at prices which include indirect taxes and dues which appear in the market value of those goods and services. They exclude the amount of Government subsidies which do not enter into market values.

All expenditure chargeable to business account is excluded. However a part of the Allied Military Troops' expenditure on consumers' goods and services is included.

Expenditure by Public Authorities is treated separately under item 2. This item comprises expenditure by Government and Public Authorities which arise from a direct demand for goods and services. The series of Government expenditure given here are not a consistent measure of the total amount of goods and services at the disposal of the Government since they include sources obtained by borrowing or the sale of capital goods. This item does not include subsidies.

Rent of land and dwellings, whether paid by the tenant or imputed (i.e. when the property is owned by the person using it), is included. Net overseas investment and capital formation at home emerges as the difference between subsequent items in table 1 and 3.

Subsidies are restricted to the classes of payment made by the Central Government towards the cost of goods and services bought by the public : such as agricultural subsidies, bread subsidies, grants in respect of fertilizers, grants to cotton and cereal cultivators, subsidies in respect of raw materials, subsidies for civil aviation companies.

Indirect taxes consist of taxes on outlay. These taxes require to be deducted from the national income at market price since they enter into the market value of goods and services but do not remunerate any factor of production, i.e. do not make part of the national income. Among the main items of indirect taxes are customs and excise duties, tobacco and cigarette dues, entertainment tax, stamp duties motor vehicles duties, broadcasting receiving licences ... The estimated amount of taxes which enter

proportion absorbed by profits increased from 36.5 in 1937-9 to 40.7 by the end of the war. The share of salaries and wages has also increased as shown in table 2.

Table 2.
The National Income 1937 - 1945 (Percentages)

Income Category	1937-9	1940	1941	1942	1943	1944	1945
Rents of lands and buildings	28.7	26.7	21.8	18.7	20.0	19.3	21.0
Profits and interest. . .	36.5	37.4	38.6	42.4	39.6	40.7	40.0
Salaries and Wages . .	31.2	32.3	35.4	35.6	37.8	37.2	36.8
Government Income . .	3.6	3.6	4.2	3.3	2.6	2.8	2.2

Table 3.
The National Expenditure (1938 - 45)

Category	1938	1939	1940	1941	1942	1943	1944	1945
	L.E. 1,000,000							
Personal expenditure on consumers' goods and services	143	148	146	167	228	271	292	326
Government and Local Authorities expenditure on goods & services	26	27	27	32	41	57	64	80
Capital formation	15	8	33	51	76	78	132	122
National Expenditure at market value	184	183	206	250	345	406	488	528
Subsidies	3	3	3	3	3	6	5	10
Less Indirect Taxes . . .	19	18	18	20	22	22	29	36
Net National Expenditure at Factor Cost.	166	168	191	233	326	390	464	502

Table 3 is designed principally to show the proportion of national income expended on the main items of expenditure. Each individual disposes

Table 1.

The National Income (1937-45)

Income Category	1937	38	39	40	41	42	43	44	45
	L.E. 1,000,000								
Rents : [1] Land	35	35	35	39	38	47	63	73	90
Building	13	13	13	13	14	15	15	16	16
Profits & Interest :									
Agricultural [2]	23	23	23	23	33	60	58	76	79
Non-Agricultural [*]	38	39	40	50	59	81	96	112	123
Salaries and									
Wages [3]	52	53	53	63	85	118	147	172	185
Government Income [4]	6	6	6	7	10	11	11	13	11
Total	167	169	170	195	239	332	390	462	504
Add									
Undistributed profits	—	—	—	—	—	7	7	13	13
	167	169	170	195	239	339	397	475	517
Errors	-2	-3	-2	-4	-6	-13	-7	-11	-15
Net National Income at Factor Cost	165	166	168	191	233	326	390	464	502

The figures in table 1 do not include income from abroad. No account has been made to exclude profits and dividends paid to persons outside the country. Profits by definition, are taken before deduction of income tax. They include income below tax exemption limit. Aggregate profits here are net-after current business expenditure have been deducted.

The war has affected the distribution of national income between rents, profits, salaries and wages. The percentages accruing to rent has decreased from 29 in 1937-39 to 20 in 1943. On the other hand the

(1) Allowance has been made for maintenance and repair. Rent of Public Buildings is excluded.

(2) Including live-stock production.

(*) Including professional earnings.

(3) Wages include an allowance for income in kind (food, lodging etc . .)

(4) Miscellaneous Government income such as trading profits, receipt of public enterprises and financial operations.

The National Income and Expenditure

The estimates for 1937-1945 inclusive are shown in four main categories in table 1. There were three main sources of information :

(1) Rates of non-agricultural wages supplied by the Statistical Department as a result of half yearly inquiries. With the exception of 1937 there were no official statistics of employment.

(2) The State budget which provides the aggregate figures of salaries and wages of all Government Officials.

(3) Special agricultural Wages Inquiries conducted by the Ministry of Social Affairs.

Rent of buildings were fixed by law in 1942 ; the method of estimate being based on the amount of house tax collected annually. Rent of arable land is based on inquiries on a limited scale conducted by the Ministry of Social Affairs to arrive at the average rent per feddan in the various years. The figures of agricultural rent show a steep rise since 1941.

The non-existence of the Global Income Tax method in Egypt rendered any attempt to estimate the income of persons or companies extremely difficult. The method of estimate consisted of adding up incomes from different sources in the Cairo Area as representing about 50% of the taxable capacity of the whole country.

The item interest refers only to interest paid to individuals on money deposited in banks other than Government institutions. National Debt interest, considered as transfer payment is excluded from the National Income tables. However, it is included in the private income. All other interest appears as profit of the recipient business firm and would be double counting if included again as interest.

(2) **Income approach** : The estimate of the aggregate current value of incomes in money and kind of persons normally resident in the State for services which command monetary reward.

(3) **Expenditure approach** : The mode of disposal of income by its recipients.

The Calculation of the National Income.[1]

Payments which represent transfer of income through the medium of the State — the so-called transfer payments are excluded from the national income. They mainly consist of interest paid on the National Debt and such payments as old age pensions and unemployment benefit. The treatment is based on the ground that the payment does not accrue from the production of goods and services.

Income from land and buildings is included whether property is owner-occupied or rented. This is because houses and lands are a type of real capital which have customarily a rent.

The value of domestic services performed by housewives is excluded on practical grounds, whereas the remuneration in cash of domestic services is included.

Farm produce consumed in farm households without the process of sale is valued at prices which farmers receive for similar goods sold. No attempt is made to estimate this item separately for lack of statistical material.

Private income comprises the aggregate of incomes of individuals and companies from all sources, whether or not for services rendered. It includes "transfer payments" and undistributed profits of companies, but excludes profits accruing to the State as entrepreneur remuneration.

Personal disposable income is the private income after deduction of taxes (excluding undistributed profits of companies.)

---

(1) This study on the National Income of Egypt is a summary of a PH.D. thesis submitted to the University of London in June 1949. The thesis, however, is expected to be published very soon.

and to ascertain the figures relevant to the inquiry. The definition used and the procedure followed are adopted to suit Egypt's general economic conditions and the statistical material available in the country. On controversial issues, conventional principles outlined by the leading authors were followed.

The statistics presented here are estimates of different order of reliability according to the different sources of information from which the data were derived.

While the quality and quantity of relevant statistical data in the last few years have improved, especially on industrial production and non-agricultural wages, it will be abundantly clear that much remains to be done.

The results of the investigation consist mainly of statistical tables and attached notes, with very little attempt at economic analysis. Some statistics previously published are inserted for reference, but most tables and notes have been specially prepared.

Some attention has been devoted to real value of national income as distinct from money value. The figures of the national income or output can be used as an indicator to the trend of national economic well being over a period of years only when the figures at current rates have been corrected for price changes. This is fundamental in the present instances since, during the period under review, prices have risen considerably. An attempt has been made to deflate the values by suitable price index numbers, though it may be true that the deflated results are not necessarily an indication of welfare.

No attempt has been made to compare the national income aggregates in this study with those of other countries as this would entail studying closely how the respective figures were constituted and making a great number of adjustments. Valid comparisons are not easily made between the national incomes of widely differing economies, for instance between highly industrialised and agricultural countries.

The method of approach is threefold :

(1) **Output Approach** : The measurement of total yearly value of all goods and services produced by the community.

Secondly, the experiment has shown the necessity of accurate estimates for administrative purpose. Should long term plans be under consideration, it would be of prime importance to measure the impact of such plans on the Egyptian economy and their effect on the national income.

Furthermore, this attempt to estimate the national income of Egypt has demonstrated the deficiency of the existing statistical material. While it would obviously be unreasonable to suggest the collection of a vast mass of data for the different items, for example rent, agricultural wages, professional earnings and the value of services, nevertheless regional surveys would be of great assistance. Regular crop estimates and estimates of crop areas and yield per feddan have long been available, yet their reliability is questionable. Sample surveys in this case could be used as a means of checking their accurracy. A sound method of collecting and recording the proceeds of income tax might well be introduced to the advantage not only to the student of the national income but also to the administration generally.

Errors in the estimates are mainly due to the grave omissions of statistical data and are greatest where such deficiencies form a large part of the whole. Throughout this work I have tried to make full use of the existing statistical data. For non-existent material a sensible guess was preferred to a mere omission.

Fourthly, it is hoped that this attempt at evaluating the national income of Egypt may help to simplify the task of compiling subsequent estimates though I do not believe that it is possible to solve all the problems.

However unsatisfactory such estimates should prove, this study throws light on the nature of the question in Egypt. If on the other hand, the method proved at all applicable, all available information on the national income would be collected and systematically interpreted, the use of the income-output-expenditure tables for economic analysis would be apparent and a comparatively new approach to the problems of economic policy would be found.

* * *

This inquiry presents the results of an investigation into the national income, output and expenditure of Egypt for the nine years 1937 - 1945. The main object is to construct the first steps in the building up of an estimate similar to the estimates available for the Western countries, to discover the most appropriate method of calculating the national income of Egypt

were sufficiently reliable to permit, with a reasonably low margin of error, estimates of the number of people engaged in different occupations.

For the output of agriculture the base year was 1939 when the Census of Agricultural Production was conducted ; while the calculation of Industrial Output was based or derived from the results of the 1944 Census of Industrial production.

The main gaps in the Egyptian statistics of the National Income are caused by the the non-existence of reliable statistical material regarding the following items :

(1) Rents of lands and buildings.
(2) Wages paid in agriculture, and agricultural profits.
(3) Commercial and Industrial profits.
(4) Industrial wages prior to 1942.
(5) Salaries and wages in general.
(6) Balance of Payments.
(7) Employment

In my investigation I was not solely concerned with the success or failure of the experiment, and this I leave to the judgment of the reader. I was mainly interested in two objectives:

(1) The further applications of the new techniques.
(2) The practicability of national income estimates for Egypt and the methods by which such estimates could most profitably be made.

What has the experiment shown in regard to this ?

In the first place it has shown that the measurement of the national income of Egypt by the threefold income-output-expenditure approach has greater advantages than in other countries where more reliable statistical material is available. Lack of data is the main factor limiting the accuracy of such calculation. In some cases it is necessary to guess, to improvise and to make use of information collected for slightly different purposes. The threefold approach, however, ensures the greatest possible check on each calculation and at the same time, enables all possible data to be made use of effectively. A single approach whether by way of income, output or expenditure leave some data unchecked and much of the relevant data unused.

The object of this investigation is to prove by experiment whether the techniques of the threefold approach, applied in the western countries through income-output-expenditure were capable of application to the national income of Egypt, where reliable statistical material is scanty and in many cases unobtainable. For Egypt, very few attempts had been made to measure the national income, and none of them was in a form which readily permitted an already accumulated body of data to be re-arranged to see whether it would be possible to exploit the advantages of the new techniques.

I attempted in this "interim" report to discover the possibilities and limitations of these techniques which I hope will raise the interest of competent authorities in Egypt to improve the estimates.

One of the peculiarities of the Egyptian economy is its cosmopolitan and to a certain extent its dependence on foriegn capital. In answering the question whose incomes we are attempting to measure, I was not completely satisfied. Industry and commerce have been developed mostly either by capital from abroad or that owned by foreigners inside the country. In agriculture the problem is not so acute as only a minor part of the arable land belongs to foreigners.

In this study, the national incomes were confined to the actual residents of the country. Any distinction between "foreigner" and "native" was for practical reasons dismissed with the result that the term "national income" cannot satisfactorily be denoted to the income accruing to nationals.

The main difficulties in compiling the estimates arose out of the paucity of data and the inability to establish a really firm starting point. The available statistical material could be allocated to :

(1) The Population Census in 1937.
(2) Census of Commercial and Industrial Establishments in 1937
(3) Census of Agricultural Production in 1939.
(4) Census of all Industrial Establishments in 1942 and 1945.
(5) Census of Wages and Working Hours in 1942 and other half yearly inquiries.
(6) Census of Industrial Output in 1944.

It was obvious at the beginning of the inquiry that 1937 should be established as a base year. The results of the 1937 Population Census

income. For the benefit of those who do not have this familiarity or wish to be more acquainted with the question, the thesis will serve their purpose.

In the course of the discussion there is criticism of the trustworthiness of the estimates of the national income of Egypt. The present work is offered humbly with full recognition of the difficulty and often the impossibility of knowing with some degree of certainty the figure of the national income. It is presented also with the awareness of the complexity of the question. The writer is also conscious of the falliability of his own judgments on many questions where the statistical material is unobtainable. If he nevertheless has the hardihood to estimate the national income of Egypt, it is in the hope that this work may contribute to the development of the statistical machinery to improve the estimates.

Cairo, June 1950

M. A. Anis

Bureau of Economic Research,
Ministry of Finance.

PREFACE

This study presents the results of an investigation into the National Income and Expenditure of Egypt for the years 1937 — 1945. It began at the end of 1942. A committee was set up in the Ministry of Finance, Cairo, under the presidency of Mr. J. I. Craig to estimate the value of agricultural production in Egypt. I was among the members of that committee. Unfortunately, owing to the engagement of the members on more pressing questions the committee did not achieve any of its ends and was dissolved early in 1943.

The question, however, did not lose its importance. On the contrary it became more widely known and indeed, the subject was broadened to comprise not only the agricultural output, but all aspects of the national income.

At the end of 1944, I was sent to England for this purpose. I started my study by visiting some of the departments on subjects of the national income, such as the Central Statistical Office, the National Institute of Economic and Social Research, the Ministry of Food, etc. However, an extensive and scholarly study of the question was necessary. But again to supplement what was available in the published official statistics at the Royal Egyptian Embassy and the Egyptian Institute, I returned to Egypt where I spent more than two years in search of material.

This work presents a summary of the thesis submitted to the University of London in June 1949. I intend to publish the thesis in its complete form. However, as this may take sometime, I thought it would be better perhaps to present a short summary containing all the results of the investigation, leaving the publication of the thesis at a latter stage.

* * *

The summary attempts to present in brief the elements of the national income of Egypt. It indicates the role played by agriculture, industry, commerce and other services in the Egyptian economy. It reviews briefly the distribution of national income among rent, salaries and wages, and profits. The spending of income is also treated and estimated.

The study is written with the assumption that the readers are familiar in a general way with the techniques and problems of the national

THE NATIONAL INCOME, OUTPUT AND EXPENDITURE OF EGYPT

FOR THE YEARS 1937 - 1945

MAHMOUD AMIN ANIS

Ph. D. ECON. LONDON
F. R. S. S.
B. COM. CAIRO

NILE PRINTING HOUSE

6759

Clyde B. Hess
Beirut, 1954
Beirut College
for Women

THE NATIONAL INCOME, OUTPUT AND EXPENDITURE OF EGYPT

FOR THE YEARS 1937 - 1945

MAHMOUD AMIN ANIS

330.962

NILE PRINTING HOUSE

VETVS &
NOVVM
TESTA-
MENTVM
DEI·SVB·NVMINE·VIGET
PRINCETON
UNIVERSITY
LIBRARY

Princeton University Library
32101 077593380